شرح

أم البراهين

المتن وهو "أم البراهين"

للعلامة الشيخ الشريف محمد بن يوسف بن الحسين السنوسي

المتوفى ٨٩٥ هـ

والشرح

للشيخ أحمد بن عيسى الأنصاري

ضبطه وصححه وعلق عليه

الشيخ الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي

الحسيني الشاذلي الدرقاوي

متن السنوسية

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.

اعْلَمْ أَنَّ الْحُكْمَ الْعَقْلِيَّ يَنْحَصِرُ فِي ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ الْوُجُوبُ، وَالاِسْتِحَالَةُ وَالْجَوَازُ، **فَالْوَاجِبُ**: مَا لاَ يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ، **وَالْمُسْتَحِيلُ**: مَا لاَ يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ، **والْجَائِزُ**: مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وُجُودُهُ وَعَدَمُهُ وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ شَرْعاً، أَنْ يَعْرِفَ مَا يَجِبُ فِي حَقِّ مَوْلاَنَا عَزَّ وَجَلَّ وَمَا يَسْتَحِيلُ وَمَا يَجُوزُ، وَكَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ مِثْلَ ذٰلِكَ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ، فَمِمَّا يَجِبُ لِمَوْلاَنَا عَزَّ وَجَلَّ عِشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ: الْوُجُودُ، والْقِدَمُ، وَالْبَقَاءُ، وَمُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ أَيْ لاَ يَفْتَقِرُ إِلَى مَحَلٍّ وَلاَ مُخَصِّص.

وَالْوِحْدَانِيَّةُ، أَيْ: لاَ ثَانِيَ لَهُ فِي ذَاتِهِ، وَلاَ فِي صِفَاتِهِ، وَلاَ أَفْعَالِهِ، فَهٰذِهِ سِتُّ صِفَاتٍ. الأُولى: نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الْوُجُودُ. وَالْخَمْسَةُ بَعْدَهَا: سَلْبِيَّةٌ. ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتِ المعَانِي وَهِيَ: الْقُدْرَةُ والإِرَادَةُ الْمُتَعَلِّقَتَانِ بِجَمِيعِ الْمُمْكِنَاتِ.

وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ، وَالْجَائِزَاتِ، وَالْمُسْتَحِيلاَتِ: وَالْحَيَاةِ وَهِيَ لاَ تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، والسَّمْعُ وَالْبَصَرُ الْمُتَعَلِّقَانِ بِجَمِيعِ الْموجُودَاتِ، وَالْكَلاَمُ الَّذِي لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلاَ صَوْت وَيَتَعَلَّقُ بِجَمِيعِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْعِلْمُ مِنَ الْمُتَعَلَّقَاتِ.

ثُمَّ سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَات مَعْنَوِيَّة وَهِيَ مُلاَزِمَةٌ لِلسَّبْعِ الأُولَى وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِراً، وَمُرِيداً، وَعَالِماً، وَحَيّاً، وَسَمِيعاً، وَبَصِيراً، وَمُتَكَلِّماً.

وَمِمَّا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى عِشْرُونَ صِفَةً وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الأُولَى وَهِيَ الْعَدَمُ، وَالْحُدُوثُ. وَطُرُوُّ الْعَدَم، والْمُمَاثِلَةُ لِلْحَوَادِثِ بِأَنْ يَكُونَ جِرْماً أَيْ تَأْخُذُ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ قَدْراً مِنَ الْفَرَاغِ، أَوْ يَكُونَ عَرَضاً يَقُومُ بِالْجِرْمِ، أَوْ يَكُونَ فِي

جِهَةِ لِلْجِرْمِ، أَوْ لَهُ هُوَ جِهَةٌ أَوْ يَتَقَيَّدُ بِمَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ، أَوْ تَتَّصِفَ ذَاتُهُ الْعَلِيَّةُ بِالْحَوَادِثِ، أَوْ يَتَّصِفَ بِالصِّغَرِ أَوِ الْكِبَرِ، أَوْ يَتَّصِفَ بِالأَغْرَاضِ فِي الأَفْعَالِ أَوِ الأَحْكَامِ.

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ لاَ يَكُونَ قَائِماً بِنَفْسِهِ، بِأَنْ يَكُونَ صِفَةً يَقُومُ بِمَحَلٍّ أَوْ يَحْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ.

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى بِأَنْ لا يَكُونَ وَاحِداً بِأَنْ يَكُونَ مُرَكَّباً فِي ذَاتِهِ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مُمَاثِلٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ فِي صِفَاتِهِ أَوْ يَكُونَ مَعَهُ فِي الْوُجُودِ مُؤَثِّرٌ فِي فَعْلٍ مِنَ الأَفْعَالِ.

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْعَجْزُ عَنْ مُمْكِنٍ مَا، وَإِيجَادُ شَيْءٍ فِي الْعَالَمِ مَعَ كَرَاهَتِهِ لِوُجُودِهِ أَيْ عَدَمَ إِرَادَتِهِ لَهُ تَعَالَى، أَوْ مَعَ الذُّهُولِ أَوِ الْغَفْلَةِ أَوْ بِالتَّعْلِيلِ، أَوْ بِالطَّبْعِ.

وَكَذَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى الْجَهْلُ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَعْلُومٍ مَا، وَالْمَوْتُ، وَالصَّمَمُ، وَالْعَمى، وَالْبَكْمُ، وَأَضْدَادُ الصِّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَاضِحَةٌ مِنْ هٰذِهِ.

وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كلِّ مُمْكِنٍ أَوْ تَرْكِهِ.

أَمَّا بُرْهَانُ وُجُودِهِ تَعَالَى فَحُدُوثُ الْعَالَمِ؛ لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُحْدِثٌ بَلْ حَدَثَ بِنَفْسِهِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ الْمُتَسَاوِيَيْنِ مُسَاوِياً لِصَاحِبِهِ رَاجِحاً عَلَيْهِ بِلاَ سَبَبٍ وَهُوَ مُحَالٌ، وَدَلِيلُ حُدُوثِ الْعَالَمِ مُلازَمَتُهُ لِلأَعْرَاضِ الْحَادِثَةِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، وَمُلازِمُ الْحَادِثِ حَادِثٌ، وَدَلِيلُ حُدُوثِ الأَعْرَاضِ تَغَيُّرُهَا، مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى عَدَمٍ.

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى فَلأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيماً لَكَانَ حَادِثاً فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ أَوِ التَّسَلْسُلُ.

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى فَلأَنَّهُ لَوْ أَمْكَنَ أَنْ يَلْحَقَهُ الْعَدَمُ لانْتَفَى عَنْهُ الْقِدَمُ، لِكَوْنِ وُجُودِهِ حِينَئِذٍ جَائِزاً لاَ وَاجِباً وَالْجَائِزُ لاَ يَكُونُ وُجُودُهُ إِلاَّ حَادِثاً، كَيْفَ وَقَدْ سَبَقَ قَرِيباً وُجُوبُ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ.

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ فَلأَنَّهُ لَوْ مَاثَلَ شَيْئاً مِنْهَا لَكَانَ حَادِثاً مِثْلَهَا، وَذٰلِكَ مُحَالٌ لِمَا عَرَفْتَ قَبْلُ مِنْ وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ.

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ فَلأَنَّهُ تَعَالَى لَوِ احْتَاجَ إِلَى مَحَلٍّ لَكَانَ

صِفَةَ وَالصِّفَةُ لاَ تَتَّصِفُ بِصِفَاتِ المَعَانِي وَلاَ المَعْنَوِيَّةِ، وَمَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ يَجِبُ اتِّصَافُهُ بِهِمَا فَلَيْسَ بِصِفَةٍ وَلَوِ احْتَاجَ إِلَى مُخَصِّصٍ لَكَانَ حَادِثاً كَيْفَ، وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ عَلَى وُجُوبِ قِدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ. وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الْوِحْدَانِيَّةِ لَهُ تَعَالَى فَلأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاحِداً لَزِمَ أَنْ لاَ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ لِلُزُومِ عَجْزِهِ حِينَئِذٍ.

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ، فَلأَنَّهُ لَوِ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَمَا وُجِدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَادِثِ.

وَأَمَّا بُرْهَانِ وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلاَمِ فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ، وَأَيْضاً لَوْ لَمْ يَتَّصِفْ بِأَضْدَادِهَا وَهِيَ نَقَائِصُ وَالنَّقْصِ عَلَيْهِ تَعَالَى مُحَالٌ.

وَأَمَّا بُرْهَانُ كَوْنِ فِعْلِ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ تَرْكِهَا جَائِزاً فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَلأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنْهَا عَقْلاً أَوِ اسْتَحَالَ عَقْلاً، لاَنْقَلَبَ الْمُمْكِنُ وَاجِباً أَوْ مُسْتَحِيلاً وَذَلِكَ لاَ يُعْقَلُ.

وَأَمَّا الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ، فَيَجِبُ فِي حَقِّهِمِ الصِّدْقُ وَالأَمَانَةُ وَتَبْلِيغُ مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ، **وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ** أَضْدَادُ هٰذِهِ الصِّفَاتِ وَهِيَ: الْكِذْبُ وَالْخِيَانَةُ بِفِعْلِ شَيْءٍ مما نَهُوا عَنْهُ نَهْيَ تَحْرِيمٍ أَوْ كَرَاهَةٍ، أَوْ كِتْمَانُ شَيْءٍ مِمّا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ وَيَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ مَا هُوَ مِنَ الأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لاَ تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمِ الْعَلِيَّةِ، كَالْمَرَضِ وَنَحْوِهِ **أَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ صِدْقِهِمْ** عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ فَلأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَصْدُقُوا، لَلَزِمَ الْكَذِبُ فِي خَبَرِهِ تَعَالَى لِتَصْدِيقِهِ تَعَالَى لَهُمْ بِالْمُعْجِزَةِ النَّازِلَةِ مَنْزِلَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى صَدَقَ عَبْدِي فِي كُلِّ مَا يُبَلِّغُ عَنِّي.

وَأَمَّا بُرْهَانُ وُجُوبِ الأَمَانَةِ لَهُمْ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ؛ فَلأَنَّهُمْ لَوْ خَالفوا بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ أَوْ مَكْرُوهٍ لاَنْقَلَبَ الْمُحَرَّمُ أَوِ الْمَكْرُوهُ طَاعَةً فِي حَقِّهِمْ؛ لأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَنَا بِالاِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِي أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ؛ وَلاَ يَأْمُرُ اللهُ تَعَالَى بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ وَلاَ مَكْرُوهٍ، وَهَذَا بِعَيْنِهِ هُوَ بُرْهَانُ وُجُوبِ الثَّالِثِ.

وَأَمَّا دَلِيلُ جَوَازِ الأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ فَمُشَاهَدَةُ وُقُوعِهَا بِهِمْ، إِمَّا لِتَعْظِيمِ أُجُورِهِمْ، أَوْ لِلتَّشْرِيعِ أَوْ لِلتَّسَلِّي عَنِ الدُّنْيَا أَوْ لِلتَّنْبِيهِ لِخَسَّةِ قَدْرِهَا عِنْدَ اللهِ تَعَالَى وَعَدَمِ رِضَاهُ بِهَا دَارَ جَزَاءٍ لأَنْبِيَائِهِ وَأَوْلِيَائِهِ، بَاعْتِبَارِ أَحْوَالِهِمْ فِيهَا عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ. وَيَجْمَعُ مَعَانِي هٰذِهِ الْعَقَائِدِ كُلِّهَا قَوْلُ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللَّهُ مُحَمَّدٌ

رَسُولُ اللهِ، إِذْ مَعْنَى الأُلُوهِيَّةِ اسْتِغْنَاءُ الإِلٰهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ.

فَمَعْنَى لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللَّهُ: لاَ مُسْتَغْنًى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِراً إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلاَّ اللَّه تَعَالَى، أَمَّا اسْتِغْنَاؤُهُ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْوُجُودَ وَالْقِدَمَ وَالْبَقَاءَ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ وَالتَّنَزُّهُ عَنِ النَّقَائِصِ، وَيَدْخُلُ فِي ذٰلِكَ وُجُوبُ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى، وَالبَصَرِ وَالْكَلاَمِ إِذْ لَوْ لَمْ تَجِبْ لَهُ هٰذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الْمُحْدِثِ أَوِ المَحَلِّ أَوْ مَنْ يَدْفَعُ عَنْهُ النَّقَائِصَ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تنزهُهُ تَعَالَى عَنِ الأَغْرَاضِ فِي أَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ وإِلاَّ لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ غَرَضُهُ. كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لاَ يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ وَلاَ تَرْكُهُ، إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْهَا عَقْلاً كَالثَّوَابِ مَثَلاً لَكَانَ جَلَّ وعزَّ مُفْتَقِراً إِلَى ذٰلِكَ الشَّيْءِ لِيَكْتَمِلَ بِهِ غَرَضُهُ إِذْ لاَ يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلاَّ مَا هُوَ كَمَالٌ لَهُ، كَيْفَ وَهُوَ جَلَّ وَعَزَّ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، **وَأَمَّا افْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ إِلَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ** فَهُوَ يُوجِبُ لَهُ تَعَالَى الْحَيَاةَ وَعُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ إِذْ لَوِ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَما أَمْكَنَ أَنْ يُوجَدَ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ فَلاَ يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهو الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ. وَاجِبٌ لَهُ تَعَالَى أَيْضاً الْوِحْدَانِيَّةُ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الأُلُوهِيَّةِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَلَزِمَ عَجْزُهما حِينَئِذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً حُدُوثُ العَالَمِ بِأَسْرِهِ إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيماً لَكَانَ ذٰلِكَ الشَّيْءُ مُسْتَغْنِياً عَنْهُ تَعَالَى كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لا تَأْثِيرَ لِشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ فِي أَثَرٍ مَا وَإِلاَّ لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذٰلِكَ الأَثَرُ عَنْ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ عُمُوماً وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، هٰذَا إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ شَيْئاً مِنَ الْكَائِنَاتِ يُؤَثِّرُ بِطَبْعِهِ، وَأَمَّا إِنْ قَدَّرْتَهُ مُؤَثِّراً بِقُوَّةٍ جَعَلَهَا اللَّهُ فِيهِ كَمَا يَزْعُمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهَلَةِ فَذٰلِكَ مُحَالٌ.

أَيْضاً لأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَئِذٍ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ مُفْتَقِراً فِي إِيجَادِ بَعْضِ الأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، وَذٰلِكَ بَاطِلٌ، لِما عَرَفْتَ مِنْ وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّنُ قَوْلِهِ لاَ إِلٰهَ إِلاَّ اللَّهُ لِلأَقْسَامِ الثَّلاَثَةِ الَّتِي يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهَا فِي حَقِّ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ، وَهِيَ: مَا يَجِبُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى وَمَا

يَسْتَحِيلُ، وَمَا يَجُوزُ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الإِيمَانُ بِسَائِرِ الأَنْبِيَاءِ، وَالمَلاَئِكَةِ، وَالْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ؛ لأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ جَاءَ بِتَصْدِيقِ جَمِيعِ ذٰلِكَ كُلِّه.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وُجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ، وَاسْتِحَالَةُ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَإِلاَّ لَمْ يَكُونُوا رُسُلاً أُمَنَاءَ لِمَوْلاَنَا الْعَالِمِ بِالْخَفِيَّاتِ جَلَّ وَعَزَّ، وَاسْتِحَالَةِ فِعْلِ المَنْهِيَّاتِ كُلِّهَا، لأَنَّهُمْ أُرْسِلُوا لِيُعَلِّمُوا النَّاسَ بِأَقْوَالِهِم وَأَفْعَالِهِمْ وَسُكُوتِهِمْ.

فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِهَا مُخَالَفَةٌ لأَمْرِ مَوْلاَنَا جَلَّ وَعَزَّ، اخْتَارَهُمْ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ وَأَمَّنَهُمْ عَلَى سِرِّ وَحْيِهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الأَعْرَاضِ الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ إِذْ ذَاكَ لاَ يَقْدِحُ فِي رِسَالَتِهِمْ وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى بَلْ ذَاكَ مِمَّا يَزِيدُ فِيهَا، فَقَدْ بَانَ لَكَ تَضَمُّن كَلِمَتَي الشَّهَادَةِ مَعَ قِلَّةِ حُرُوفِهَا لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَلَى المُكَلَّفِ مَعْرِفَتُهُ مِنْ عَقَائِدِ الإِيمَانِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَفِي حَقِّ رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ، وَلَعَلَّهَا لاِخْتِصَارِهَا مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ جَعَلَهَا الشَّرْعُ تَرْجَمَةً على مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ الإِسْلاَمِ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ أَحَدٍ الإِيمَانَ إِلاَّ بِهَا.

فعلى العَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ ذِكْرِهَا مُسْتَحْضِراً لِمَا احْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنْ عَقَائِدِ الإِيمَانِ. حَتَّى تَمْتَزِجَ مَعَ مَعْنَاهَا بِلَحْمِهِ وَدَمِهِ فَإِنَّهُ يَرَى لَهَا مِنَ الأَسْرَارِ وَالعَجَائِبِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مَالاَ يَدْخُلُ تَحْتَ حَصْرٍ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

لاَ رَبَّ غَيْرُهُ وَلاَ مَعْبُودَ سِواهُ نَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يجعلنا وأحبتنا عِنْدَ المَوْتِ نَاطِقِينَ بِكَلِمَتَي الشَّهَادَةِ عَالِمِينَ بِهَا وَصَلَّى اللَّهُ، عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ أَجْمَعِينَ، وَعَنِ التَّابِعِينَ وَتَابِعِ التَّابِعِينَ، لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلاَمٌ عَلَى المُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

❀ ❀ ❀

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(قال الشيخ أحمد بن عيسى قدس الله سره تقديساً) الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا ومولانا محمد حجة المتكلمين، وآله من بعده والتابعين، **(وبعد)** فقد هممت أن أضع تعليقاً لطيفاً وحلاً منيفاً على أمّ البراهين، أرجو الله به النفع إلى يوم الدين؛ والآن أشرع في المأمول وأبدأ به فأقول افتتح المصنّف كتابه بـ **(بسم الله الرحمن الرحيم)** اقتداء بالكتاب العزيز الوارد على هذا المنوال، أي الطريق وعملاً بقول النبي ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع»[1].

وفي رواية أبتر، وفي رواية أجذم، ومعنى أقطع كالحيوان المقطوع اليد أو الرجل، وأبتر كالحيوان المقطوع الذنب، وأجذم كالإنسان المجذوم، وهذا تشبيه بليغ في العيب المنفر وعدم التمام، ومعنى ذلك أنه ناقص قليل البركة وإن تمّ حساً لا يتم معنى. قوله:

(بسم الله) أي أؤلّف متبركاً ومستعيناً ببسم الله، والله علم على ذات الله الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، أو تقول الله اسم لموجود واجب الوجود، موصوف بالصفات، منزّه عن الآفات، لا شريك له في المخلوقات. **(الرحمن)** معناه المنعم بجلائل النعم، أي النعم العظام كالإيمان وشبهه **(الرحيم)** معناه المنعم بدقائق النعم، أي النعم الصغار، فالنعم الكبار والصغار، الله منعم بها لا منعم غيره، والرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمة، وهي نفس الإنعام، أو إرادة الإنعام في حق الله تعالى.

---

(١) أورده العجلوني في كشف الخفاء، حديث رقم (١٩٦٤) ورواه ابن حبان وغيره بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع». [صحيح ابن حبان المقدمة، حديث رقم (١) ١/ ١٧٣].

وأمّا الرحمة في اللغة، فرِقَّة القلب، وانعطافه وميله وهذا مستحيل في حق الله. ثمّ أردف البسملة بالحمد له عملاً بقوله ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»[1]. ولا يعارض هذا الحديث حديث البسملة، لأنّ حديث البسملة محمول على الابتداء الحقيقي، وهذا محمول على الابتداء الإضافي فقال:

(الحمد لله) ومعنى الحمد لله في اللغة، هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري، على قصد التعظيم سواء كان في مقابلة نعمة أم لا، وفي الاصطلاح فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً، على الحامد أو غيره فلا يكون الحمد الاصطلاحي إلاّ في مقابلة نعمة، فقوله: فعل يشمل الثناء باللسان والتعظيم بالجنان، أي القلب والخدمة، بالأركان يعني الجوارح فكل واحد من هذه الثلاثة في مقابلة نعمة فهو حمد اصطلاحي والشكر في اللغة كالحمد في الاصطلاح فهو فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً، على الحامد أو غيره فلا يكون الحمد الاصطلاحي إلاّ في مقابلة نعمة، فقوله: فعل يشمل الثناء باللسان والتعظيم بالجنان أي القلب، والخدمة بالأركان يعني الجوارح فكلّ واحد من هذه الثلاثة في مقابلة نعمة فهو حمد اصطلاحي، والشكر في اللغة كالحمد في الاصطلاح فهو فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً فهو مرادف للحمد في الاصطلاح.

وأمّا الشكر في الاصطلاح فصرف العبد جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما في طاعة الله، **(والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ)** الصلاة من الله هي الرحمة المقرونة بالتعظيم، يعني الزيادة، ومن الملائكة الاستغفار، أي سائلين الله أن يزيد النبي درجات أمن والمؤمنين من الجن والإنس، دعاء والسلام أي الأمان يعني زيادة الأمان، فالملائكة والمؤمنون من الجن والإنس سائلون الله أن يزيد النبي ﷺ رحمة ودرجة وأماناً، فالخلق سائلون ذلك للنبي ﷺ وإن كان حاصلاً له والله أمرنا أن نصلي عليه ونسلّم عليه، لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

واعلم أنه ﷺ بلغ مقاماً عند الله لم يبلغه مخلوق، لأنّ غاية مقام الأولياء

---

(١) انظر الهامش السابق.

عند الله، بداية الأنبياء وغاية مقام الأنبياء بداية نبينا محمد ﷺ كما نصّ عليه العلماء، وقوله على رسول الله ﷺ المراد به نبينا ﷺ.

واعلم أنه ﷺ مرسل إلى الثقلين الإنس والجن بالإجماع، كما حكي ذلك عن غير واحد من العلماء فهو معلوم من الدين بالضرورة، وإلى الملائكة على الأصح.

كما جزم به الإمام السبكي وغيره من المحققين، ومعنى إرساله إلى الملائكة وهم معصومون أنهم كلّفوا بتعظيمه، وتوقيره، وإشاده، أي رفع ذكره، وذكر الحافظ السيوطي وغيره أنه مرسل إلى من في الجنة من الحور والولدان، وذكر البارزي وغيره أنه مرسل إلى جميع الحيوانات والجمادات، وإن كانت غير مكلّفة تشريفاً له بأن جعل الله فيها إدراكات فآمنت به قال تعالى ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ أي حقيقة بلسان المقال لا بلسان الحال فقط وكلها تسبّح الله وتؤمن بالنبي ﷺ، ولذلك قال بعض العلماء، كل من كان الله ربه كان محمد ﷺ نبيه قال تعالى ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ والعالم كل ما سوى الله تعالى وقال عليه الصلاة والسلام: «أرسلت إلى الخلق كافة»[1].

ثم شرّع المصنّف في المقصود فقال **(أعلم)** أي افهم وتنبّه وتحقّق، **(أن الحكم العقلي ينحصر في ثلاثة أقسام)** الخ.. وفي قوله **(اعلم)** إشارة إلى أنّ المطلوب في العقائد العلم وهو معرفة الشيء بدليله، فلا يكفي الاعتقاد الجازم المطابق للحق بلا دليل أي فلا يخلص من الإثم وصاحبه عاص **(أنّ)** حرف نصب وتأكيد وإنما أتى بالتأكيد اهتماماً بأمر العقائد، تنزيلاً للمخاطب منزلة الجاحد والشاك: والتأكيد هو تحقيق الكلام وتقريره في ذهن السامع، قوله: **(الحكم)** هو في اللغة المنع ومنه سمّي الحاكم حاكماً لأنه يمنع الظالم من المظلوم وفي الاصطلاح إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه مثال الإثبات كإثبات الوجود، والقدم لله تعالى ومثال النفي كنفي القدم والحدوث عن الله، فالحكم من حيث هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام، شرعي وعادي وعقلي، ومراد المصنّف هنا

---

(١) رواه ابن حزم في الإحكام، الباب الثالث والثلاثون في شرائع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

العقلي ولذا قال **(العقلي)** نسبة إلى العقل، واحترز بالعقلي عن العادي والشرعي، فالشرعي محلّه كتب الفقه، وأصوله والعادي يعرف بالتجربة والتكرار، كوجود الإحراق عند النار، فالخالق للإحراق هو الله تعالى فلا تأثير للنار وكذلك جميع الأسباب العادية، إنّما أجرى الله العادة أن يخلق الفعل عندها لا بها ويصحّ أن توجد النار، ولا يخلق الله الإحراق وكذلك جميع الأسباب لا تأثير لها.

وأمّا الحكم العقلي فيفهم بمجرّد العقل من غير تكرار ولا وضع واضع، والعقل نور يقذفه الله في القلب تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية ومحلّه القلب. قوله **(ينحصر)** أي ينضبط ويدور، **(في ثلاثة أقسام)** أي، أنواع **(الوجوب)** في اللغة الثبوت، وفي الاصطلاح عدم قبول الانتفاء في العقل فالواجب لا يقبل النفي **(والاستحالة)** في اللغة الامتناع، وفي الاصطلاح انتفاء قبول الثبوت في العقل، **(والجواز)** في اللغة العبور والمرور، وفي الاصطلاح عن قبول الثبوت والنفي في العقل. ثمّ أشار إلى تعريف الواجب بقوله.

(فالواجب) الفاء هذه فاء الجواب وتسمّى الفاء الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر فكأنّ سائلاً سأل المصنّف فقال له يا سيدي ما حقيقة الوجوب، قال إن أردت ذلك فهناك حقيقة الواجب، لتعرف بذلك حقيقة الوجوب فإن الواجب مشتق من الوجوب، فمن عرف المشتق عرف المشتق منه وأشار إليه بقوله **(ما لا يتصور في العقل عدمه)** أي نفيه، فيشمل الذات والمعاني والمعنوية، والنفسية والسلبية، فكلها ثابتة لله تعالى لا يصلح نفيها عنه.

وينقسم الواجب إلى قديم وحادث، فالقديم كالواجبات لله والحادث كالتحيّز للجرم أي أخذ ذاته قدراً من الفراغ، أي الخلاء وكذلك قبوله للأعراض فإنّ هذا مقيد بوجود الجرم إن انعدم وأمّا الواجب القديم فلا يتغيّر.

والواجب له مثالان ضروري ونظري، مثال الضروري كالتحيّز للجرم، وكون الواحد نصف الاثنين ومثال النظري كالواجبات لله، وكالواحد نصف سدس الاثني عشر.

(والمستحيل ما لا يتصوّر في العقل وجوده) أي ثبوته، يعني أن المستحيل هو الذي لا يصحّ في العقل، ثبوته خرج من المستحيل النفسيّة في حق الله

تعالى والمعنويّة والسلبيّة، فإنّ هذه كلها ثابتة لله تعالى، وإن كانت في نفسها عدميّة وهي واجبة لله وله مثلان ضروري ونظري، مثال الضروري كعزل الجرم عن الحركة والسكون معاً، ومثال النظري كشريك الله وسائر المستحيلات.

(والجائز ما) أي الذي **(يصحّ في العقل وجوده وعدمه)** وجوده أي ثبوته وعدمه، أي نفيه وشمل ذات الحوادث وصفاتها الحادثة من المعاني والمعنوية والنفسية والسلبية، فإنها كلها يصحّ ثبوتها ويصحّ نفيها فيكون الحد شاملاً لها كلها وله مثالان ضروري ونظري، مثال الضروري كاتّصاف الجرم بالحركة أو السكون، فقط ومثال النظري كتعذيب المطيع الذي لم يعص الله، وإثابة العاصي فإنه جائز في حقه تعالى لكنه نظري وهذا باعتبار العقل. وأمّا الشرع فأخبر أنّ الطائع له الثواب والعاصي له العقاب.

(ويجب) أي يفرض ويكتب، ويلزم ويتحتّم، ويتعيّن، فهي ألفاظ مترادفة ومعناها واحد. فالواجب الشرعي طلب الفعل طلباً جازماً، وهو ما يثاب فاعمله ويعاقب تاركه.

(على كل مكلّف شرعاً) على حرف جر كل من باب الكليّة التي هي الحكم على الأفراد، والمكلّف: هو البالغ العاقل الذي بلغته دعوة النبي ﷺ، يعني أنّ معرفة الله واجبة على كل مكلّف ذكراً كان أو أنثى، حراً كان أو عبداً مسلماً، كان أو كافراً، جنّاً أو إنساً، ومنه يأجوج ومأجوج، لأنّ الدعوة بلغتهم وهم كفار بالإجماع، ولا يدخل في العموم الملائكة لأنّ معرفة الألوهية ضرورية في حقهم، كما قاله اللقاني وغيره وكذلك الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، من نشأتهم عارفون بالله تعالى، واحترز بالمكلّف عن الصبي والمجنون، ومن لم تبلّغه الدعوة كأهل الفترة فلا تجب عليهم المعرفة، لكن يستحبّ لولي الصبي أن يعلّمه العقائد قبل البلوغ، والمراد بالمجنون الذي لا يجب عليه المعرفة، من بلغ مجنوناً واستمرّ على جنونه إلى أن مات. وأمّا من أفاق من الجنون بعد البلوغ فتجب عليه المعرفة، وأهل الفترة هم الأمة الكائنون بين نبيين ولم تبلغهم رسالة الأول والثاني، وقوله: شرعاً، المراد بالشرع في اللغة الطريق، وفي الاصطلاح ما جاء به النبي ﷺ، من عند الله من الأصول والفروع، والأصول العقائد والفروع أحكام الفقه، ودليل الشرع من الكتاب، قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ومن السنّة قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل

الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلاّ الله»[١].

(أن يعرف) وحقيقة المعرفة هي الجزم المطابق للحق، عن دليل، وقوله: الجزم، احترز من الشك والظن والوهم، فإنها لا تكفي في العقائد بل هي كفر واحترز بالمطابق للحق عن المخالف للحق، كجزم الفلاسفة بقِدم العالم والمجوس بإلهين اثنين، والنصارى بالتثليث، وكذلك جزم غيرهم من الكفار بكفرهم، فإنه باطل، وقوله: عن دليل. احترز به عن جزم المقلّد فهو من اعتقد الواجبات والجائزات ونفى المستحيلات في حق الله تعالى بلا دليل، فإنه جزم مطابق للحق بلا دليل، فمن أخذ بهذا من غيره وصمّم عليه، فهو الآخذ بقول الغير بلا دليل، **واختلف في المقلّد** قيل: مؤمن عاص، وهو قول الجمهور، وهو المعتمد إن كان فيه أهلية للنظر، وقيل: مؤمن من غير عصيان، وقيل: كافر، وهذان القولان ضعيفان، **والأول** هو المشهور، وصحّحه غير واحد من العلماء المحققين.

قال في حاشية شرح الكبرى: ينبغي أن يعلم أن مذهب الجمهور - من المحدثين، والمتكلمين، والأئمة الأربعة، كالقاضي المذكور، يعني أبا بكر الباقلاني - صحة إيمان المقلّد، وأنّ المقلّد مؤمن، وقد نقل ذلك ابن زكريا وبه الفتوى فما نسب للقاصي وكذلك الجمهور من المقام ليس بناهض.

انتهى كلام المحشي، ومحل هذا الخلاف في المقلّد الجازم، وأمّا الشاك فهو كافر بالإجماع، **(ما يجب)** أي يثبت **(في حق)** أي شأن، **(مولانا)** أي سيدنا وناصرنا على الأعداء ومعيننا عن الأفعال **(جل)** أي تنزه عن كل نقص **(وعزّ)**، أي انفرد بكل كمال، أي يجب على كل مكلّف، أن يعرف ما يجب في حق الله عموماً، وتفصيلاً. فالعموم: أن يعتقد أنّ كل كمال واجب لله تعالى والتفصيل: [الصفات] العشرون الواجبة.

(وما يستحيل) أي ويجب على كل مكلّف أن يعرف ما يستحيل في حقه تعالى عموماً، وتفصيلاً. فالعموم: أن يعتقد كل نقص مستحيلاً على الله

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في أبواب عدّة منها: باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة..»، حديث رقم (٢٥) [١/١٧] ومسلم في صحيحه في أبواب عدة منها: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلاّ الله..، حديث رقم (٢٠) [١/٥١] ورواه غيرهما.

والتفصيل [الصفات] العشرون المستحيلة أضداد [الصفات] العشرين الواجبة.

(وما يجوز) أي يجب على كل مكلّف أن يعرف ما يجوز في حق الله تعالى عموماً وتفصيلاً، فالعموم أن يعتقد أن فعل كل ممكن أو تركه جائز في حق الله، والتفصيل بأن يعتقد العقائد السمعية كأمور الآخرة، فإنها جائزة عقلاً وواجبة شرعاً.

(وكذا) الواو للعطف، والكاف للتشبيه وذا اسم **(يجب)** أي يفرض ويكتب شرعاً **(عليه)** أي على المكلّف **(أن يعرف)** وحقيقة المعرفة هي الجزم، المطابق للحق عن دليل كما تقدم **(مثل ذلك)** مثل الأقسام المتقدمة التي هي الوجوب والاستحالة والجواز فالمثلية راجعة لتعدد الأقسام، لا إلى نفس الأقسام لأنّ الأقسام المتقدمة في حق الله، وهذه في حق الرسل، لأنّ وصف الله قديم ووصف الرسل حادث، وفي معنى الرسل الأنبياء لأنّ كل رسول نبي ويجب لهم ما وجب للرسل، من الصدق والأمانة والفطانة، إلاّ التبليغ فإنه خاص بالرسل. ويستحيل في حقهم الكذب والخيانة والكتمان والغفلة والبله، ويجوز في حقهم الأعراض البشرية التي لا تؤدي إلى النقص في مراتبهم العلية.

(فمّما يجب) الفاء فاء الجواب، ومن للتبعيض وما موصولة بمعنى الذي أي فمن بعض الذي يجب وأشار بمن التبعيضية إلى أن كمالاته لا نهاية لها، ولم يكلّفنا الله بمعرفة جميعها تفصيلاً لأنه من تكلّف ما لا يطاق. قال تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فترك التكليف بذلك فضلاً منه تعالى **(لمولانا)** أي سيدنا ومالكنا وناصرنا على الأعداء، ومعيننا على الأفعال، **(جلّ)** أي تنزّه عن كل نقص **(وعزّ)** انفرد بكل كمال **(عشرون)** اسم عدد والمعدود الصفات المذكورة، وقوله **(صفة)**. تمييز للعشرين، والصفة هي المعنى القائم بالموصوف من قام به ذلك المعنى، والاتّصاف قيام الصفة به، والواصف هو المخبر بذلك الوصف خبر الواصف **(وهي)** أي [الصفات] العشرون أولها.

(الوجود) وما عطف عليه وحقيقة الوجود بناء على القول بأنها حال، فهي حال واجبة للذات ما دامت الذات غير معلّلة بعلّة، قوله: حال احترز بذلك من [صفات] المعاني والسلبية، فإنّ المعاني وجودية والسلبية عدمية، والحال صفة ثبوتية لا توصف بالوجود، ولا بالعدم وقوله لا واجبة احتراز به من الحال الجائز كوجود الحوادث، وقوله للذات احترز به من الحال الواجبة للصفات

كقولك قدرة الله موجودة إلى آخر الصفات، قوله ما دامت الذات غير معلّلة بعلّة، أي مدة دوامها قوله غير معلّلة بعلّة احترز به من الأحوال المعنوية ككونه قادراً ومريداً الخ.. فإنها معلّلة بالمعاني، والمراد بالتعليل التلازم في إفادة العلّة معلولها الثبوت، والدليل على وجود الله من الكتاب قوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ ومن السنة قوله ﷺ: «إنّ الله صانع كل صانع وصنعته»[1]. والإجماع أجمعت الأمة على أنّ الله تعالى موجود وبرهان العقل يأتي في قول المصنف.

أمّا برهان وجوده تعالى فحدوث العالم **(والقدم)** أي ممّا يجب لله تعالى القدم، وحقيقة القدم، عبارة عن انتفاء العدم السابق الموجود بمعنى أنّ وجود الله لم يسبقه العدم، والدليل على أنّ الله تعالى متّصف بالقدم الكتاب والسنة والإجماع والعقل.

أمّا الكتاب فقوله تعالى هو: «الأول» والسنّة قوله ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء»[2]. والإجماع أجمعت الأمة على أنّ الله تعالى متّصف بالقدم فلم يسبق ذاته ولا صفاته، عدم، برهان العقل يأتي في قول المصنّف، أما برهان وجوب القدم الخ.

واعلم أنّ القدم على ثلاثة أقسام قدم ذات وقدم زمان وقدم إضافي؛ فالقدم الذاتي قدم الله تعالى أي قدم ذاته وصفاته، والزماني قدم أمس على اليوم، والإضافي قدم الأبوة على النبوة، فالزماني والإضافي مستحيلان على الله.

(والبقاء) ممّا يجب لله تعالى البقاء، وحقيقة البقاء عبارة عن انتفاء العدم اللاحق للذات والصفات، وهو أول بلا بداية وآخر بلا نهاية، والدليل على البقاء من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ أي ذاته فإنّ الوجه في الآية بمعنى الذات والسنّة قوله ﷺ: «اللهم أنت الآخر فليس بعدك شيء»[2]. وأجمعت الأمة على أنّ الله تعالى متّصف بالبقاء، وبرهان العقل يأتي.

---

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور للبخاري والحاكم والبيهقي في الأسماء والصفات، قوله تعالى: ﴿فَأَقۡبَلُوٓاْ إِلَيۡهِ يَزِفُّونَ ٩٤﴾ [٧/ ١٠١].

(٢) رواه مسلم في صحيحه، باب ما يقول عند النوم..، حديث رقم (٢٧١٣) [٤/ ٢٠٨٤] والحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء..، حديث رقم (٢٠٠٢) [١/ ٧٣٠] ورواه غيرهما.

(ومخالفته تعالى للحوادث) أي مّما يجب لله تعالى المخالفة للحوادث، وحقيقة المخالفة للحوادث عبارة عن نفي المشابهة للحوادث، في الذات والصفات والأفعال، فليست ذاته من جنس الأنوار ولا الظلمات، ولا الأعراض، ولا الأجرام، بل كلما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك فليس له جهة ولا مكان، ولا يمرّ عليه الزمان وصفاته قديمة باقية، ومخالف في أفعاله لأنه هو الخالق، والعباد ليس لهم تأثير في شيء من الأفعال، وإنما هي قائمة بهم، والدليل على المخالفة الكتاب والسنّة والإجماع والعقل.

أمّا الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] والسنة وقوله ﷺ: «يا من لا تراه العيون، ولا تخالطه الظنون، ولا يصفه الواصفون ولا تغيّره الحوادث، ولا يخشى الدوائر»[1] والإجماع، أجمعت الأمة على أنّ الله تعالى مخالف للحوادث في ذاته وصفاته وأفعاله، وبرهان العقل يأتي.

(وقيامه تعالى بنفسه) أي بذاته فممّا يجب لله تعالى القيام بالنفس وحقيقة القيام بالنفس، عبارة عن انتفاء الاحتياج إلى المحل والمخصّص **(أي لا يفتقر)** أي لا يحتاج، **(إلى محل)** أي ذات يحل فيها كما تحلّ الصفة في الموصوف كما تدعيه النصارى والباطنيّة، قبحهم الله ومن اعتقد أنّ الله يحلّ في شيء فهو كافر بإجماع، ومثل الحلول الاتحاد وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً والقول بالاتحاد كفراً أيضاً قال في الإضاءة:

ولا تصخ لمذهب النصارى ... أو من إلى دعوى حلول صارا
وذاك كالقول باتحاد ... نحلة أهل الزيغ والإلحاد

(ولا مخصّص) أي لا يحتاج إلى مخصّص فهو الحادث والله منزّه عن الحدوث، والمخصّص بكسر الصاد هو الفاعل، والمخصّص بالفتح هو المفعول، فبعدم احتياجه إلى المحل يجب أن يكون ذاتاً لا صفة، وبعدم احتياجه إلى المخصّص يجب أن يكون قديماً لا حادثاً.

واعلم أنّ الموجودات على أربعة أقسام: موجود غني عن المحل

---

(١) رواه الطبراني، حديث رقم (٩٤٤٨) [٩/ ١٧٢] وابن حبان في العظمة، ذكر آيات ربنا تبارك وتعالى وعظمته..، [١/ ٤٠١].

المخصّص وهو ذات الله. وموجود غني عن المخصّص قائم بالمحل، وهو صفات الله، لأنّ المحل هو الذات. وموجود مفتقر إلى المحل، والمخصّص وهو العَرَض لأنه مفتقر إلى القيام بالجرم، وموجود غني عن المحل، مفتقر إلى المخصّص وهو الجرم، لأنه لا يحتاج إلى ذات يقوم بها ويحتاج إلى العاقل لأنّ الموجد له هو الله.

واعلم أيضاً أنّ صفات الله تعالى لا يقال فيها مفتقرة، إلى الذات، بل يقال قائمة بالذات كما يقال ممكنة، وفي قول المصنّف وقيامه بنفسه أي بذاته دليل على جواز وصف الله بالنفس، ولبعض المحققين مؤلّف سمّاه إزالة اللبس في جواز إطلاق القول على الله بالنفس خلافاً لمن قال لا يحوز إطلاق النفس على الله إلاّ مع المشاكلة مستدلاً بقوله تعالى حاكياً عن نبي الله عيسى تعلم ما في نفسي، ولا أعلم ما في نفسك، ورده إمام الحرمين وغيره واستدلّ إمام الحرمين بقوله تعالى ويحذّركم الله نفسه جاءت بلا مشاكلة.

والدليل على أن الله تعالى غني عن المحل والمخصّص، الكتاب والسنة، والإجماع والعقل.

أمّا **الكتاب** فقد قال تعالى ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ۝١٥﴾، **والسنة** قوله ﷺ: «اللهم أنت الغني أغننا»[1] **والإجماع** أجمعت الأمة على أن الله تعالى قائم بنفسه أي غني. وبرهان العقل، يأتي.

(والوحدانية) أي فمّما يجب لله تعالى الوحدانية، وحقيقة الوحدانية، عبارة عن نفي التعدّد في الذات والصفات والأفعال، دلّ على وجوب الوحدانية الكتاب والسنة، والإجماع والعقل.

أما **الكتاب فقوله تعالى:** ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ **والسنة** قوله ﷺ: «إنّ الله

---

(١) روى نحوه الحاكم في المستدرك، كتاب الاستسقاء..، حديث رقم (١٢٢٥) [١/ ٤٧٦] وفيه: «..اللهم أنت الله لا إله إلاّ أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً..» ورواه ابن حبان في صحيحه، ذكر ما يدعو المرء به عند وجود الجدب بالمسلمين، حديث رقم (٩٩١) [٣/ ٢٧١] وروى نحوه غيرهما.

وتر يحب الوتر»[(١)]. ومعنى وتر واحد **والإجماع** أجمعت الأمة على أنّ الله واحد وبرهان العقل يأتي **(أي)** حرف تفسير **(لا ثاني له)** أي لا شبيه له ولا نظير.

(في ذاته) فوحدانية الذات تنفي الكم المتّصل والمنفصل، فالمتصل: أن تكون ذاته مركبة من جواهر وأعراض وهو محال لأنه لو كان مركباً لكان حادثاً، والمنفصل: أن تكون ذات أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لله تعالى ويستحيل عليها من النقص ما يستحيل عليه وهذا محال، لأنّ الله لا شريك له ولا نظير له.

(ولا في صفاته) أي لا شبيه له في صفاته فوحدانية الصفات تنفي الكم المتصل والمنفصل، فالمنفصل: أن يكون له قدرتان وإرادتان وهكذا آخر الصفات بل قدرته واحدة، وإرادته واحدة، وجميع صفاته كذلك. فالتعدّد في الصفات محال، والمنفصل: بأن يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله بأن تكون له قدرة توجد، وإرادة تخصّص وعلم محيط وغير ذلك وهذا محال لأنّ الله لا شبيه له.

(ولا في أفعاله) فوحدانية الأفعال تنفي الكم المنفصل فقط، بأن يكون غيره يفعل كفعله وهذا محال لأنّ الله لا شريك له، في أفعاله بل هو المنفرد بالإيجاد والإعدام، والمخلوقات ليس لها تأثير إلاّ قيام الفعل بها ويجب أن تعتقد أن الأفعال كلها لله تعالى.

(فهذه ست صفات الأولى نفسيّة وهي الوجود) سميّت نفسيّة لأنّ الوصف بها دلّ على نفس الذات دون معنى زائد عليها، **(والخمسة بعدها سلبيّة)** والسلب هو النفي وسميت سلبيّة لأنها ينتفى بها أمر لا يليق بالله تعالى فبالقدم انتفى العدم السابق، وبالبقاء انتفى العدم اللاحق، وبالمخالفة انتفت المماثلة، وبالقيام بالنفس انتفى الاحتياج إلى المحل، والمخصّص وبالوحدانية انتفى التعدّد في الذات، والصفات والأفعال، ولمّا فرغ المصنّف من صفات التخلية وهي السلبيّة شرع يتكلم على صفات التحلية، وهي صفات المعاني والمعنوية فقال:

---

(١) رواه الترمذي في سننه، باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم، حديث رقم (٥٣؛) [٢/ ٣١٦].

(ثم يجب) أي يثبت **(له)** أي لله **(تعالى)** أي تنزّه عن كل نقص **(سبع صفات)** أي نعوت **(تسمى)** أي تدعى **(صفات المعاني)** وحقيقة صفات المعاني هي الصفات الوجودية فهي كل صفة موجودة في نفسها قائمة بموجود أو وجبت له حكماً، والمراد بالإيجاب التلازم، والمراد بالأحكام المعنوية فالقدرة يلازمها كونه قادراً والإرادة كونه مريداً الخ.. **(وهي)** أي صفات المعاني **(القدرة)** وما عطف عليها من الصفات وحقيقة القدرة صفة أزليّة يتأتى بها إيجاد كل ممكن أو إعدامه على وفق الإرادة **(والإرادة)** وحقيقة الإرادة صفة أزليّة يتأتى بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه، والذي يجوز عليه المتقابلات الستة وهي ستة تقابلها ستة، وهي: الوجود، والزمان المخصوص، والمكان المخصوص، والمقدار المخصوص والجهة المخصوصة، والصفة المخصوصة، مع مقابلها **(المتعلقتان)** أي الطالبتان أمراً زائداً على قيامهما بمحلهما ولهما تعلقان صلوحي وتنجيزي، فالصلوحي قد تمّ والتنجيزي حادث، والصحيح أنّ الإرادة لها ثلاثة تعلقات صلوحي قديم وتنجيزي قديم وتنجيزي حادث **(بجميع الممكنات)** يعني أنّ القدرة والإرادة لا يتعلقان إلاّ بالممكنات فلا يتعلقان بواجب ولا مستحيل، فإن تعلقتا بإيجاد الواجب لزم تحصيل الحاصل، وإن تعلقتا بإعدامه لزم قلب الحقائق، لأنّ حقيقة الواجب لا تقبل العدم، وكذلك المستحيل إن تعلقتا بإعدامه لزم تحصيل الحاصل وإن تعلقتا بإيجاده لزم قلب الحقائق، لأن المستحيل لا يقبل الوجود.

والدليل على وجوب القدرة قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ لأنّ حقيقة القادر من له قدرة وعدَّ عليه الصلاة والسلام في أسماء الله الحسنى القادر، ودليل الإرادة من الكتاب قوله تعالى﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾، والسنة قوله ﷺ: «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»[1]. وأجمع أهل السنة على أن الله تعالى متّصف بالقدرة والإرادة، وبرهان العقل يأتي فيهما.

والممكنات على أربعة أقسام: ممكن وجد وانقضى، وممكن موجود الآن

---

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى، ثواب من قال حين يصبح وحين يمسي..، حديث رقم (٩٨٤٠) [٦/٦] وأبو داود في سننه، باب ما يقول إذا أصبح، حديث رقم (٥٠٧٥) [٣١٩/٤] ورواه غيرهما.

وممكن سيوجد في المستقبل، وممكن علم الله أنه لا يوجد كإيمان أبي جهل وغيره من الكفار، الذين ماتوا على الكفر وفي التعليق بهذا خلاف، وأمّا الثلاثة السابقة فلا خلاف في التعلّق بها قال في الإضاءة:

فإن يكن علم بنفيه جرى ... ففي تعلّق به خلف سرى
الإيمان مثاله من أبي لهب ... والبعض للتوفيق في ذاك ذهب
أي من يرى تعلقاً به اعتبر ... إمكانه الأصلي مع قطع النظر
عن غيره ومن نفاه راعى ... تعلّق العلم به امتناعا

والصحيح أنّ التعلّق نظراً لإمكانه الأصلي، وهو تعلّق صلوحي لا تنجيزي.

(والعلم) أي فممّا يجب لله تعالى العلم، وحقيقة العلم صفة أزليّة، ينكشف بها لله كل معلوم على ما هو انكشافاً لا يحتمل النقيض بوجه من الوجوه، وقال بعضهم حقيقة العلم صفة أزليّة لها تعلّق بالمعلوم على وجه الإحاطة والشمول، دون سبق خفاء قوله **(المتعلّق)** أي للطالب أمراً زائداً على قيامه بمحله وتعلّقه تنجيزي كله قديم وليس له تعلّق صلوحي لأنّ من صلح أن يعلم فليس بعالم في الحال، **(بجميع الواجبات)** كذاته تعالى وصفاته وأسمائه فيعلمها على الحقيقة **(والمستحيلات)** كالزوجة والولد، والشريك، وسائر النقائص، فيعلمها مستحيلة منفية عنه **(والجائزات)** أي فيعلّم سبحانه وتعالى جميع الجائزات ذات الممكنات وصفاتها وأسماءها.

ودليل العلم من الكتاب قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ومن السنة أنه ﷺ، عدّ في الأسماء الحسنى العليم، والإجماع أجمع أهل السنة على أنّ الله تعالى عالم بعلم. وبرهان العقل يأتي في قول المصنّف: وأما برهان وجوب القدرة والإرادة، والعلم والحياة الخ..

(والحياة) فممّا يجب لله تعالى الحياة، وحقيقة الحياة صفة أزليّة تصحّح لمن قامت به أن يتّصف بصفات الإدراك، والمراد بصفات الإدراك السمع، والبصر والعلم، ولا مفهوم للإدراك فالحياة شرط عقلي في جميع صفات المعاني يلزم من عدمها عدم الإدراك، ولا يلزم من وجودها وجود الإدراك ولا عدمه، وهذا بالنسبة إلى المخلوقين. وأمّا الإدراك في حق الله تعالى فواجب

لقيام الأدلّة بذلك **(وهي لا تتعلّق بشيء)** أي بأمر، وإنما هي شرط في جميع صفات المعاني ومن صفة نفسها أنها لا تتعلّق بشيء أي لا تطلب أمراً زائداً على قيامها بمحلها فليست من صفات التأثير، كالقدرة والإرادة، ولا من صفات الانكشاف كالسمع، والبصر، والعلم، ولا من صفة الدلالة كالكلام.

والدليل على وجوب الحياة من الكتاب، قوله تعالى ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ ومن السنة قوله ﷺ: «اللهم يا حي قبل كل حي، ويا حي بعد كل ميت، ويا حي لم ترث الحياة من حي»[1]. والإجماع أجمعت الأمة على أنّ الله تعالى حي بحياة وبرهان العقل يأتي.

(والسمع والبصر) فمّما يجب لله تعالى السمع والبصر، وحقيقة السمع، صفة أزلية ينكشف بها لله كل موجود أيضاً وانكشاف السمع يباين انكشاف البصر، وهما صفة كما ورد النقل بهما، ووجب الإيمان بهما ولا يزيدان على علمه في الانكشاف بل في حقيقتهما وتعلقهما الخاص بهما، وهو تعلقهما بالموجودات ولذا قال **(المتعلقان بجميع الموجودات)** أي الطالبان أمراً زائداً على قيامها بمحلهما سواء كانت الموجودات قديمة كذاته العلية وجميع صفاته الموجودة أو حادثة كذوات الكائنات، وجميع صفاتها الوجودية وتعلقهما بذاته وصفاته الوجودية تنجيزي قديم وبذوات الكائنات وصفاتها الوجودية تنجيزي حادث وصلوحي قديم.

واعلم أنه تعالى يسمع سمعه بسمعه، ويبصر بصره ببصره، كما أنه يعلم علمه بعلمه لأنّ صفات الانكشاف تتعلّق بأنفسها بخلاف القدرة والإرادة إنما يتعلقان بالممكنات فقط.

والدليل على وجوب الحياة والسمع، والبصر، من الكتاب قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ومن السنة قوله ﷺ لمّا مرّ بأناس يستسقون ويدعون الله جهراً فقال: «يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم، أي امهلوا عليها، فإنكم لم تدعوا أصم ولا أعمى، وإنما تدعون سميعاً بصيراً»[2]. وأجمعت الأمة على أنّ

---

(١) هذا الأثر لم أجده فيما لدي من مصادر ومراجع.

(٢) رواه البزار في مسنده، أول حديث أبي موسى، حديث رقم (٢٩٩٠) [٨/ ١٩] وروى نحوه أبو يعلى في مسنده، حديث رقم (٧٢٥٢) [١٣/ ٢٣١] ورواه غيرهما.

الله سميع بصير، ودليل العقل يأتي في قول المصنف لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها، وهي نقائص والنقص عليه تعالى محال **(والكلام)** أي فمّما يجب لله تعالى الكلام وحقيقة الكلام هو المعنى القائم بالذات المعبّر عنه بالعبارات المختلفات المباين لجنس الحروف والأصوات المنزه عن التقديم والتأخير والكل، والبعض، واللحن، والإعراب، وسائر أنواع التغيرات، المتعلّق بما يتعلّق به العلم من المتعلقات **(الذي ليس بحرف)** يعني أنّ كلام الله تعالى منزّه عن الحروف لأنّ الحروف والأصوات حادثة **(ولا صوت)** لأنّ الأصوات حادثة، والحروف والأصوات، فيهما التقديم والتأخير، وكلام الله منزّه عن ذلك وليس أيضاً بسر ولا جهر لأنهما من كلام الحوادث قوله **(ويتعلّق بما يتعلّق به العلم من المتعلقات)** فالعلم يتعلّق بالواجب والمستحيل، والجائز، كما تقدّم والكلام كذلك يتعلّق بالثلاثة لكن تعلّق العلم تعلّق انكشاف، وتعلّق الكلام تعلّق دلالة وأخبار، مثال دلالة الكلام على الواجب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ إلى أخر السورة ومثال دلالته على الجائز قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ ومثال دلالته على المستحيل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وتعلّقه بالنسبة للواجب والمستحيل تنجيزي قديم وبالنسبة لأفعال المكلفين صلوحي قديم وتنجيزي حادث.

ودليل وجوب الكلام من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ ومن السنة قوله ﷺ: «ما منكم من أحد إلاّ وسيكلمه ربه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان»[1]. وأجمعت الأمة على أن الله تعالى متكلّم بكلام قديم أزلي، وبرهان العقل يأتي.

واعلم أنّ كلام الله للنبي موسى عليه الصلاة والسلام أزال منه المانع حتى سمع كلامه القديم الذي ليس بحرف ولا صوت، على مذهب الإمام الأشعري وأكثر أهل السنة، ثمّ ردّ عليه المانع فلم يسمع، وليس أن الله ابتدأ كلامه لموسى ولا انعدام كلامه بعد ردّ المانع عليه، لأنّ كلامه تعالى قديم والقديم لا

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، باب من نوقش الحساب عذب، حديث رقم (٦١٧٤) [٥/ ٢٣٩٥] وهبة الله اللالكائي في اعتقاد أهل السنة، رواية صهيب وعدي، حديث رقم (٨٣٤) [٣/ ٤٨١] ورواه غيرهما.

يتغيّر ولا يتبدّل، وصفات المعاني لها مطالب سبعة: وجودها، وقدمها، وبقاؤها، ومخالفتها، وغناؤها، عن المخصّص ووحدتها، وعموم تعلقها بما تتعلّق به إلاّ الحياة فمطالبها ستة.

واعلم أن صفات المعاني لا يقال فيها عين الذات، ولا غير الذات، فهي كالواحد مع العشرة، لا عين العشرة، ولا غيرها فالعينيّة لا ممنوعة لفظاً واعتقاداً لأنّ الاتحاد محال، والغيرية بمعنى الانفكاك والانفصال عن الذات فلا تجوز لفظاً ولا اعتقاداً، لأنه يلزم عليها الحدوث.

ولمّا فرغ من صفات المعاني انتقل يتكلّم عن [الصفات] المعنوية الملازمة لها فقال (**ثمّ**) حرف عطف وترتيب في كلام المصنّف لا في الصفات، لأن صفات الله كلها قديمة يستحيل عليها الترتيب (**سبع**) اسم عدد تقديره سبع (**صفات تسمّى**) أي تدعى (**صفات معنويّة**) أي منسوبة للمعاني (**وهي ملازمة**) أي مقارنة (**للسبع الأولى**) أي صفات المعاني (**وهي**) أي صفات المعنوية (**كونه تعالى قادراً**) الكون هو الثبوت فكونه قادراً وحقيقة القادر هو المتمكن من الفعل والترك (**ومريداً**) أي كونه مريداً، حال واجبة للذات لمّا قامت الإرادة بذات الله وجب وصفه بكونه مريداً، وحقيقة المريد، هو الذي يرجع أحد طرفي الممكن على الطرف الآخر (**وعالماً**) أي كونه عالماً حال واجبة للذات، لما قام العلم بذات الله وجب وصفه بكونه عالماً، وحقيقة العالم هو الذي انكشف لعلمه الواجب، والمستحيل، والجائز، (**وحياً**) أي كونه حياً حال واجبة للذات، لمّا قامت الحياة بذات الله وجب وصفه بكونه حياً، وحقيقة الحي، هو الذي صحّ وصفه بصفات الإدراك، (**وسميعاً**) أي كونه سميعاً حال واجبة للذات قام السمع بذات الله، وجب وصفه بكونه سميعاً، وحقيقة السميع هو الذي انكشف لسمعه كل موجود، (**وبصيراً**) أي كونه بصيراً حال واجبة للذات لمّا قام البصر بذات الله وجب وصفه بكونه هنا يوجد نقص والأصل ليس معي ص ٢٢

أنّ المعاني وجوديّة تعقل ذهناً، وخارجاً، والمعنوية ثبوتية تعقل ذهناً لا خارجاً.

واعلم أنّ الصفات المعنوية قال بها أثبت الحال، وهو القاضي الباقلاني ومن وافقه وقال الإمام الأشعري والجمهور بنفي الحال، والمعنوية عندهم راجعة للمعاني عبارة عن قيام المعاني بالذات، ولذا قال صاحب الإضاءة:

ومـن نـفـى الـحـال فـقـد رآهـا عـبـارة عـن تـلـك لا سـواهـا

أي عبارة عن قيام المعاني بالذات والحال، هي المعبّر عنها بكونه قادراً الخ، وأمّا قادراً ومريداً، الخ، بلا تقدير كونه فيه اسماً للذات والحاصل أن من أثبت الحال عنده أربعة معقولات، الذات وصفات المعاني والأحوال المعنوية الملازمة لها، والأسماء ومن نفى الحال عنده ثلاثة معقولات الذات وصفات المعاني، والأسماء، وأمّا المعنوية عنده فراجعة للمعاني ولذلك عدّ الشيخ الأشعري الصفات اثني عشر، فالوجود عنده عين الذات والمعنوية عبارة عن المعاني والصفات، عنده السلبيّة الخمسة، والمعاني السبعة.

ولمّا فرغ من الواجبات انتقل يتكلم عى المستحيلات فقال **(وممّا يستحيل)** من للتبعيض وما موصولة بمعنى الذي أي فمن بعض الذي يستحيل **(في حقه تعالى عشرون صفة)** وأشار بمن التبعيضيّة إلى أن المستحيلات لا نهاية لها، وكل ما قدّره العقل من نقص يستحيل على الله تعالى فيجب علينا نفيه على العموم، وإنما يجب علينا تفصيلاً أضداد العشرين الواجبة المتقدمة، وأشار إليها بقوله **(وهي أضداد العشرين الأولى)** أطلق الضدّ هنا وأراد به مطلق المنافي، وهو الضد اللغوي، والمعنى أنّ العشرين الواجبة كل ما ينافيها مستحيل على الله.

(وهي العدم) وما عطف عليه، والعدم ضد الوجود، وهو عبارة عن لا شيء، فالوجود واجب لله، والعدم مستحيل على الله.

(والحدوث) وهو ضد القدم، فالقدم واجب لله، والحدوث مستحيل على الله، والمراد بالحدوث، هو التجديد بعد العدم، فكل من لم يكن، ثمّ كان فهو الحادث.

(وطرو العدم) وهو ضدّ البقاء، فالبقاء واجب لله، وطرو العدم مستحيل على الله، والمراد بطرو العدم هو انقضاء النبي بعد وجوده.

(والمماثلة للحوادث) وهي ضد المخالفة والمخالفة واجب لله، والمماثلة مستحيل على الله، والمماثلة عبارة عن المشابهة للحوادث في الذات، والصفات والأفعال **(بأن يكون جرماً)** وحقيقة الجرم، كل ما قام بنفسه وشغل فراغاً كالحجر، والشجر، والنبات، والحيوانات، **(أي)** تفسيرية **(تأخذ)** أي تشغل وتسدّ، **(ذاته)** أي حقيقته، **(العلية)** يعني علو عظمة وسلطان، لا علو جهة

ومكان، **(قدراً)** أي حيزاً، **(من الفراغ)** أي الخلاء والمعنى، يستحيل على الله سبحانه وتعالى أن يكون جزءاً، أي تأخذ ذاته قدراً من الفراغ، والياء في قوله بأن يكون سببيّة أي تحصل المماثلة بسبب كونه جرماً، والجرم يشمل الجسم المركّب، والجوهر الفرد، وكل منهما مستحيل على الله.

واعلم أنّ الجرم أخفض من الذات والذات أعم، فكل جرم ذات وليس كل ذات جرماً، فبعض الذات جرم كذوات الحوادث،وبعض الذات ليس بجرم كذات الله، وإطلاق الذات على الله جائز، كما ورد به النقل في شعر خبيب حيث قال ـ:

ولست أبالي حين أقتل مسلما ... على أي جنب كان في الله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أوصال شلو ممزع

وقد سمع النبي ﷺ هذا الشعر، وأقرّه والدليل في قوله وذلك في ذات الإله، وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات، وهو ممّا ينتجها مباشرة.

(أو يكون عرضاً يقوم بالجرم) أي يستحيل على الله تعالى أن يكون عرضاً يقوم بالجرم، وحقيقة العرض هو الذي لا يقوم بنفسه، بل بالجرم لأنه لو كان عرضاً لماثل الأعراض، وهذا من أوجه المماثلة المستحيل باعتبار الذات، وهو ممّا ينتجها مباشرة.

(أو يكون في جهة للجرم) أي يستحيل على الله تعالى أن يكون في جهة للجرم، بأن يكون فوق العرش مثلاً أو تحته، أو يمينه، أو شماله، أو أمامه، أو خلفه، لأنّ الله لو كان في جهة للجرم لكان جرماً ولو كان جرماً لانتفت المخالفة ونفي المخالفة عن الله محال، وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات، وهو ممّا ينتجها بواسطة الجرميّة.

(أو هو جهة) أي يستحيل على الله تعالى، أن تكون له جهة في نفسه بأن تكون له يمين، أو شمال، أو فوق، أو تحت، أو قدام، أو خلف، لأنه لو كان كذلك لكان جرماً، وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات، وهو ممّا ينتجها بواسطة الجرميّة.

(أو يتقيد بمكان) أو يستحيل على الله تعالى أن يتقيّد بمكان وحقيقة

المكان، هو استقرار جرم على جرم، فالمستقرّ عليه هو المكان لأنّ الله لو كان له مكان لكان جرماً، ولو كان جرماً لاختفت المخالفة ونفي المخالفة عن الله محال.

(أو زمان) أي يستحيل على الله تعالى أن يمرّ عليه الزمان، لأنّ الله لو مرّ عليه الزمان لماثل الحوادث، وهو محال لأنّ الله كان في الأزل، موجوداً لا مكان، ولا زمان، فالآن هو على ما عليه كان هذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات، وهو ممّا ينتجها بواسطة الجرميّة.

(أو تتّصف) بمعنى توصف **(ذاته العلية)** أي المنزّهة عن النقائص **(بالحوادث)**. أي الصفات الحادثة، كالحركة والسكون وغيرهما، لأنّ حدوث الصفة يلزم منه حدوث الموصوف، والفرق بين الصفة والعرض، أنّ العرض أخصّ والصفة أعم، فنقول كل عرض صفة وليس كل صفة عرضاً، فبعض الصفات عرض كصفات الحوادث، وبعض الصفات ليس بعرض كصفات الله وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الصفات وهو ممّا ينتجها مباشرة.

(أو يتّصف) بمعنى يوصف **(بالصغر أو الكبر)**. فالصغر عبارة عن قلّة الأجزاء، والكبر عبارة عن كثرة الأجزاء، لأنّ الصغر أو الكبر، من خواص الأجزاء، والله منزّه عن ذلك، وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الذات، وهو ممّا ينتجها بواسطة الجرميّة، وأمّا الكبر بمعنى عظمة الشأن، فهو واجب لله قال تعالى: ﴿فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ﴾ فهو كبر معنوي.

(أو يتّصف) بمعنى يوصف **(بالأعراض)** جمع عرض، وهو الباعث لمراعاة المصالح، ودفع المفاسد، لأنّ ذلك بالنسبة إلى ذاته محال إذ لا يحتاج إلى جلب منفعة، ولا دفع مضرّة لأنه هو الغني عن كل ما سواه، وأمّا بالنسبة إلى خلقه فلا تجب عليه مصلحة لهم ولا دفع مضرّة، إذ لا يجب عليه الصلاح والأصلح خلافاً، فالغرض على كل حال محال ولا يلزم من نفي الغرض العبث، والسفه، لأنّ السفيه هو الجاهل بعواقب الأمور، وقد نفى الله العبث والسفه بقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾ [الأنبياء: ١٦] وقول المصنّف **(في الأفعال أو الأحكام)** والمراد بالأفعال الإيجاد والإعدام، والإعزاز، والإذلال، والإحياء، والإماتة، والإغناء، والإفقار، والمراد بالأحكام، أحكام الشريعة وهي الواجب

والمندوب، والمحرّم والمكروه، والمباح. فليس فعله لغرض، ولا حكمه لغرض، بل ذلك فضل منه، أو عدل منه. وهذا من أوجه المماثلة المستحيلة باعتبار الأفعال والأحكام، وهو ممّا ينتجها مباشرة.

(كذا يستحيل عليه تعالى) أي تنزّه عن كل نقص **(أن لا يكون قائماً بنفسه)** أي بذاته المستحيل نفي القيام **(بأن يكون صفة)** حادثة أو قديمة، **(يقوم بمحل)** أي يحل بذات كما تحل بالصفة في موصوفها، كما تدعيه النصارى والباطنيّة، قبحهم الله فالنصارى قالوا الإله حلّ بذات عيسى، والباطنيّة قوم زنادقة كفار قالوا الولي الكامل يحلّ الله فيه، وهذا كله كفر صريح، لأنّ الله لو حلّ في شيء لكان صفة له، ولو كان صفة لم يصح، وصفه بصفات المعاني والمعنويّة لأنّ المعنى لا يقوم بمعنى ومولانا جلّ وعز يجب اتصافه بهما فليس بصفة بل هو ذات لا تشبه الذوات، وصفاته لا تشبه الصفات، ومثل الحلول في الاستحالة الاتحاد وهو صيرورة الشيئين شيئاً واحداً، وكذلك الباطنيّة قالوا في الولي قبح الله جميعهم قال في الإضاءة:

ولا تصغ لمذهب النصارى ... أو من إلى دعوى الحلول صارا
وذاك كالقول بالاتحاد ... نحلة أهل الزيغ والإلحاد
وموهم المحذور من كلام ... قوم من الصوفيّة الأعلام
جريا على عرفهم المخصوص ... يرجع بالتأويل للنصوص

انظره والحاصل أنّ القول بالحلول والاتحاد كفر، بل الجهل بهما كفر، وقد ذكره القرآن في أقسام الجهل العشرة التي نظّمها الشيخ اليوسفي حيث قال:

وجاهل الحلول والإلحاد ... فكفر ذا وفاق بادي

وأمّا الصوفيّة فالاتحاد عندهم استغراقهم في توحيد الله قال سيدي علي وفا:

يقولون بي حلول واتحاد ... وقلبي من سوى التوحيد خال

وقوله **(أو يحتاج إلى مخصّص)** أي يستحيل على الله تعالى أن يفتقر إلى مخصّص، لأنّه لو احتاج إلى مخصّص لكان حادثاً والحدوث على الله محال.

(وكذا يستحيل عليه تعالى) تنزّه عن كل نقص، **(أن لا يكون واحداً)** نفي الوحدانيّة هو المستحيل، وأمّا الوحدانية فواجبة لله تعالى، وأشار إلى نفيها

المستحيل بقوله **(بأن يكون مركباً في ذاته)** الباء سببيّة لأنه لو كان مركباً لكان جسماً ولو كان جسماً لكان حادثاً، وهو محال، وهذا هو الكم المتّصل في الذات، ولا يلزم من نفي التركيب أن يكون جوهراً فرداً وقد سبقت استحالة الجرميّة عليه مطلقاً **(أو يكون له مماثل في ذاته)** أي بأن تكون ذات أخرى يجب لها من الكمال ما يجب لمولانا جلّ وعز، ويستحيل عليها من النقص ما يستحل عليه، وهذا هو الكم المنفصل في الذات، **(أو في صفاته)** أي يستحيل على الله أن يكون لأحد من المخلوقين صفات كصفات الله بأن تكون له قدرة توجد، وإرادة تخصّص وهكذا إلى آخر الصفات، وهذا مستحيل لأنّ الله لا شريك له، وفي صفاته وهذا هو الكم المنفصل في الصفات، وهو محال وكذا يستحيل عليه تعالى الكم المتّصل في الصفات، بألا تكون صفاته متعدّدة، ومن قال بالتعدّد فهو محجوج بالإجماع، وقال بعضهم الكم المتّصل في الصفات لا ينافي التوحيد لأنه خطأ، وخلاف الإجماع **(أو يكون معه في الوجود مؤثر في فعل من الأفعال)** أي يستحيل على الله تعالى أن يكون معه شريك في الأفعال بأن يكون غيره يفعل كفعله، وهذا هو الكم المنفصل في الأفعال وإذا عرفت هذا فلا تأثير لشيء من الكائنات في الأسباب العادية، وغيرها لا بطبعها ولا بقوة جعلها الله فيها. وأمّا الكم المتّصل فلا ينفى لأنّ الفعل كله مخلوق لله تعالى.

(وكذا يستحيل) أي يمنع **(عليه)** أي على الله **(تعالى)** أي تنزّه عن كل نقص، **(العجز)** وحقيقة العجز تعذر محالة إيجاد ما يمكن إيجاده وإعدام ما يمكن إعدامه، وهو ضدّ القدرة والقدرة واجبة لله، والعجز مستحيل على الله **(عن ممكن ما)** في بعض نسخ المتن على ممكن ما وهي بمعنى عن كقول الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله يعجبني رضاها

وممّن نكرة تشمل القليل والكثير، وما وصف لها أي ممكن كان قليلاً كان أو كثيراً، أي يستحيل على الله العجز عنه لأنه لو اتّصف تعالى بالعجز لا يخلو إمّا أن يكون أو حادثاً فإن كان قديماً لزم أن لا يعدم لاستحالة عدم القديم فلا يوصف المولى تبارك وتعالى بالقدرة، لاستحالة جمع الضدين، وإذا لم يتّصف بالقدرة فينتفي العالم، ونفي العالم محال بالمشاهدة والعيان، وإن كان حادثاً فإن اتّصف به مع القدرة لزم جمع الضدين، وإن اتّصف به مع عدمها لزم

حدوثها لأن كل من يطرأ عليه العدم حادث، ويلزم من حدوث الصفة حدوث الموصوف فينتفي العالم، ونفي العالم محال بالمشاهدة والعيان.

(وإيجاد شيء من العالم مع كراهته لوجوده أي عدم إرادته له تعالى) والكراهة ضد الإرادة فالإرادة واجبة لله تعالى، والكراهة مستحيلة على الله.

والمراد بها الكراهة العقليّة التي هي عدم الإرادة، وأمّا الكراهة الشرعية التي هي إحدى الأحكام الخمسة، فلا تنافي الإيجاد وهي واقعة بإرادة الله تعالى لأنه لو لم يردها لما وقعت إذ لا يكون في ملكه تعالى ما لا يريد، ولم يأمر بها إذ لا ملازمة بين الأمر والإرادة عند أهل السنة، بل بينهما عموم وخصوص من وجه يتواردان في إيمان أبي بكر مثلاً فإنّه مأمور به، ومراد الله وتنفرد الإرادة في كفر أبي جهل وغيره من الكفار، وينفرد الأمر في الإيمان منهم فهم مأمورون بالإيمان، ولم يرد الله وقوعه منهم.

(أو مع الذهول) يعني يستحيل على الله تعالى الذهول وهو من الإرادة والعلم والمراد بالذهول، غيبوبة الشي بعد العلم به، **(أو الغفلة)**.

وهي أعمّ من الذهول، وهو أن يعلم الشيء، ويغفل عنه حالة إيجاده يعني أنه يستحيل على الله تعالى أن يوجد شيئاً من العالم مع الغفلة أو الذهول، **(أو بالتعليل)** أي يستحيل على الله تعالى إيجاد شيء من العالم بالتعليل، بأن يكون ذاته تعالى علّة في إيجاد المخلوقات من غير إرادة وقدرة فالقائلون بذلك أهل العلّة قوم من الفلاسفة وحقيقة العلّة عندهم ما يأتي منها الفعل دون الترك، من غير توقف على وجود شرط ولا انتفاء مانع قالوا مثال ذلك في الشاهد حركة الاصبع، فإنها علّة لحركة الخاتم ويلزم من حركة الاصبع حركة الخاتم، ومن عدمها عدم حركة الخاتم، هذا عندهم وعند أهل الحق حركة الاصبع مع الخاتم، مخلوقات ورد أهل السنة على أهل العلّة فقالوا لهم إن قلتم الذات قديمة يلزم قدم العالم، لأنّ المعلول لا يتأخّر عن علّته وإن قلتم حادث فيفتقر إلى فاعل والفاعل، لا يكون عندكم إلاّ علّة، وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل، وهما محالان، **(أو بالطبع)** أي يستحيل على الله أن يوجد شيئاً من عالم بالطبع، والقائلون بذلك الطبائعيون، وهم قوم الفلاسفة قالوا إنّ الله أوجد العالم بالطبع، وحقيقة الطبيعة عندهم ما يأتي منها الفعل دون الترك مع توقف على حصول شرط وانتفاء مانع قالوا مثال ذلك في الشاهد النار مع الإحراق، فإنّ

النار طبيعتها الإحراق، ولكن تتوقف على حصول شرط، وهو المماسة وانتفاء مانع وهو البلل فإذا حصل الشرط وانتفى المانع وجد الإحراق، وكذلك وجد ذات الله لها مانع في الأول وشرط لم يحصل فلمّا انتفى المانع وحصل الشرط فيما لا يزال وجد العالم من غير إرادة فلا يلزمنا قدم العالم، فقال لهم أهل السنّة إن قلتم المانع قديم لزم أن لا ينعدم لاستحالة عدم القدم فلا يوجد العالم، وإن قلتم حادث فيحتاج إلى مانع قبله، فيلزم التسلسل وهو محال.

وأمّا الشرط فلا يكون إلاّ حادثاً على قولهم، فيحتاج إلى شرط آخر، وكذلك شرط يحتاج إلى شرط فيلزم التسلسل وينتفي العالم وهو محال فإذا بطلت العلّة والطبيعة تعيّن أنّ الله فاعل بالاختيار بالقدرة والإرادة والقول بالتعليل والطبيعة كفر بالإجماع، وقولهم إنّ النار طبيعتها الإحراق باطل لأنه كفر بالإجماع إذ لا فاعل إلاّ الله وحده وهو الفاعل المختار.

(وكذا يستحيل عليه تعالى أيضاً الجهل) وهو ضدّ العلم وهو على قسمين مركّب وبسيط، وحقيقة المركّب تصوّر الشيء على خلاف ما هو به وهو أن يجهل الشيء ويجهل جهله به، فهو مركّب من جهلين. والبسيط أن يجهل الشيء، ويعلم أنه جاهل به وحقيقته عدم العلم بالشيء فيما شأنه أن يعلم فالقسمان يعني المركّب والبسيط، مستحيلان على الله تعالى **(وما في معناه)** كالشك والظن، والوهم، والذهول، والغفلة، والنسيان، وكون علمه ضرورياً أو نظرياً، أو بديهياً، أو معرفة، لأنّ المعرفة ما تقدمها جهل على قول بعضهم أو كونه يقيناً لأنّ اليقين ما ثبت بدليل أو نظرياً أو كسبياً، قال في الجوهرة:

وعلمه ولا يقال مكتسب فاتّبع سبيل الحق واطرح الريب

قوله **(بمعلوم ما)** المعلوم يشمل الواجب والمستحيل والجائز، وما نكرة تامة تأكيد المعلوم أي معلوم كان قليلاً، أو كثيراً والتقابل بين العلم والجهل، المركّب تقابل الضدين وبين العلم والجهل البسيط من باب العدم والملكة **(والموت)** هذا ضدّ الحياة، وحقيقة الموت، عرض يعقب الحياة على القول بأنه وجودي وهو قول الأشعري وقيل عدم الحياة فيما شأنه الحياة على القول بأنه عدمي قول الأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني.

وكذا يستحيل عليه ما في معنى الموت أن تكون حياته تعالى بروح أو نفس، بأكل أو شرب، أو نوم، أو سِنة، أو غير ذلك. من أوصاف الحوادث

(والصمم) ضدّ السمع، وحقيقة الصمم، عدم السمع بالكلية بوجود آفة تمنع من ذاك وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معنى الصمم، ككونه يسمع الأصوات دون الذوات وكون سمعه بآذان أو صماخ، أو غير ذلك، بل سمعه تعالى متعلّق بكل موجود، **(والعمى)** ضدّ البصر وحقيقة العمى، عدم البصر بالكلية بوجود آفة تمنع مع ذاك وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معناه من المقلة والأجفان، والحدقة وغير ذلك، **(والبكم)** ضدّ الكلام وحقيقة البكم عدم الكلام بالكلية بوجود آفة تمنعه من ذاك وكذا يستحيل عليه تعالى ما في معناه بأن يكون كلامه بحروف، وأصوات، وغير ذلك، من الصفات الحادثة **(وأضداد)** أي منافيات **(الصفات المعنوية واضحة)** أي استحالتها واضحة يعني ظاهرة وجليّة وبيّنة **(من هذه)** أي من أضداد المعاني فالمعنوية ملازمة للمعاني وأضدادها ملازمة لأضدادها فضدّ كونه قادراً، كونه عاجزاً، وضد كونه مريداً، كونه كارهاً، وضدّ كونه عالماً كونه جاهلاً، وضدّ كونه حياً كونه ميتاً، وضدّ كونه سميعاً كونه أصم، وضدّ كونه بصيراً كونه أعمى، وضدّ كونه متكلماً كونه أبكم.

ولمّا فرغ من القسمين الأولين الواجب والمستحيل، انتقل يتكلم على الجائز. وهو القسم الثالث، فقال **(وأمّا الجائز في حقه تعالى ففعل كل ممكن أو تركه)** أي إيجاد كل فرد من أفراد الممكن، وتركه جائز لا الفعل دفعة واحدة، لأنّ الممكنات لا نهاية لها فكل ما قدر العقل جوازه، فهو ممكن، لأنّ الممكنات لا نهاية لها فكل ما قدر العقل جوازه فهو ممكن وفعله دفعة واحدة، يؤدّي إلى فراغ ما لا نهاية له، وهو محال ودخل في الجائز بعثة الرسل فليست بواجبة، كما قالت المعتزلة، ولا مستحيلة كما قالت البراهمة والسمنيّة، ولا مكتسبة، كما قالت الفلاسفة ولا ذاتية كما قالت الكرامية، فالبراهمة والفلاسفة كفار، والمعتزلة والكرامية مبتدعة ومذهب أهل السنة أنّ النبوة والرسالة فضل من الله تعالى ودخل في الجائز ثواب المطيع، وعقاب العاصي، ورؤية الله تعالى يراه المؤمنين منزهاً عن الجهة والمقابلة والمكان وغير ذلك من الأمور العادية فكما علموه منزهاً يرونه كذلك وفي بدء الأمالي[1]:

---

(١) منظومة في العقيدة للعلامة الشيخ سراج الدين أبي الحسن علي بن عثمان بن محمد الأُوشي الفرغاني الحنفي المتوفي سنة ٥٧٥ هجرية.

يـراه الـمـؤمـنـون بـغـيـر كـيـف وإدراك وضـرب مـن مـثـال

فرؤيته تعالى جائزة وواقعة في الآخرة للمؤمنين، وأمّا في الدنيا فجائزة عقلاً ممنوعة شرعاً لحديث: «لن تروا ربكم حتى تموتوا»[١]. وأمّا في الدنيا فلم تقع لغير نبينا محمد ﷺ، فكل هذا جائز في العقل لكن الشرع أخبر بوقوعها فيجب الإيمان به، ودخل في ذلك مراعاة الصلاح والأصلح، خلافاً للمعتزلة في قولهم بوجوب الصلاح والأصلح قال في الجوهرة[٢]:

وقـولـهـم إنّ الـصـلاح واجـب عـلـيـه زور مـا عـلـيـه واجـب

والمراد بالصلاح ما ضده فساد والأصلح ما ضدّه صلاح.

ولمّا انقضى كلام المصنّف على الأقسام الثلاثة مجرداً عن الأدلّة وذلك لا يكفي في عقائد الإيمان لأنه تقليد شرع في ذكر الأدلّة خروجاً من التقليد المختلف في إيمان صاحبه وبدأ ببرهان وجوده تعالى فقال:

(أما) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل، **(وجوده)** أي الله **(تعالى)**، أي تنزّه عن كل نقص **(فحدوث العالم)** المراد بالحدوث التجدّد بعد العدم، والمراد بالعالم كل موجود سوى الله تعالى يعني أن أخرج من العالم العدم إلى الوجود، دليل على وجود الله تعالى لأنّ العالم صنعة، والصنعة لا بدّ لها من صانع **(لأنه)** أي العالم **(لو لم يكن له محدث)** أي فاعل **(بل حدث بنفسه)** أي ترجّح وجوده على عدمه من غير مرجع **(لزم)** أي ثبت **(أي يكون)** أي يصير **(أحد الأمرين المتساويين)** في العقل المراد بالأمرين الوجود، فإنّ مقابله العدم والزمان المخصوص مع مقابله من الأزمنة ولجهة المخصوصة، مع مقابلها من الجهات والمقدار المخصوص، مع مقابله من المقادير والصفة المخصوصة مع مقابلها من الصفات والمكان المخصوص مع مقابله من الأمكنة، فهذه ستة تقابلها ستة وكل واحد منها مع مقابله بالنسبة للجرم مثلاً متساويان تساوياً ذاتياً فترجيح أحدهما على مقابله بلا مرجح محال لأنه جمع بين النقيضين، فتعيّن أنّ العالم

---

(١) رواه النسائي في السنن الكبرى، المعافاة والعقوبة، حديث رقم (٧٧٦٤) [٤/ ٤١٩] والطبراني في مسند الشاميين، عن عمرو بن الأسود، حديث رقم (١١٥٧) [٢/ ١٨٥] ورواه غيرهما.

(٢) جوهرة التوحيد للإمام إبراهيم بن اللقاني المالكي المتوفى سنة ١٠٤١ هجرية.

مرجحاً أي فاعلاً وجوده على عدمه، وكذلك المتقابلات كلها ترجيح الفاعل المختار ولا فاعل إلاّ الله وحده **(مساوياً لصاحبه)** أي مقابله **(راجحاً عليه)** أي على مقابله **(بلا سبب)** أي بلا مرجح **(وهو محال)** قوله لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه ملزوم لزم أن يكون أحد الأمرين المتساويين الخ.. لازم له بيان الملازمة بينهما التساوي الذاتي الاستثنائية لكن ثبوت التساوي والترجيح بلا مرجح محال بيانها أنه جمع بين النقيضين.

(ودليل) أي برهان **(حدوث العالم)** المراد بالعالم هنا الأجرام فقط **(ملازمته)** أي مقارنته وعدم انفكاكه **(للأعراض)** أي الصفات **(الحادثة)** المتجدّدة **(من حركة)** المراد بالحركة انتقال الجرم من حيز إلى حيز، **(أو سكون المراد)** بالسكون ثبوت الجرم في حيز واحد **(أو غيرهما)** أي غير الحركة والسكون، كالاجتماع والافتراق المراد بالاجتماع كون الجوهرين بحيث لا يتخلّل بينهما ثالث والافتراق ضده، والحركة والسكون، والاجتماع، والافتراق، تسمّى الأكوان الأربعة، والجرم لا يخلو من أحدها إمّا أن يكون متحركاً، أو ساكناً، أو مجتمعاً أو مفترقاً.

ومن الأعراض الطعوم، والروائح والألوان، وغير ذلك، والأعراض حادثة ودليل حدوثها تغيرها كما يأتي، والجرم الملازم لها حادثة مثلها لملازمته لها، ولذلك قال المصنّف **(وملازم الحادث حادث)** وتركيب البرهان أن تقول لو كانت الأجرام قديمة ملزومة لها لازمت الأعراض الحادثة لازم له، بيان الملازمة بينهما استحالة أن يلازم القديم الحادث الاستثنائية لكن نفي ملازمة الأجرام للأعراض محال بيانها المشاهدة **(ودليل)** أي برهان **(حدوث الأعراض)** وهي الصفات الحادثة **(مشاهدة)** أي تيقّن **(تغيرها)** أي تبدّلها **(من عدم إلى وجود)** أي من عدم الحركة مثلاً إلى وجود السكون **(ومن وجود إلى عدم)** أي من وجود السكون إلى عدم الحركة مثلاً، وما لم نشاهد فيه التغيّر فهو قابل له هذا إذا قلنا العرض يبقى زمانين، وأمّا إن قلنا لا يبقى زمانين فكلها متغيّرة بالحصول دون القبول، وتركيب البرهان أن تقول لو كانت الأعراض قديمة ملزومة، لمّا تغيّرت لازم له بيان الملازمة بينهما استحالة تغيّر القديم الاستثنائية لكن نفي تغيّر الأعراض محال بيانها المشاهدة.

واعلم أنّ الأصول التي يبنى عليها برهان حدوث العالم سبعة:

الأول: إثبات زائد على الأجرام، فهو العرض، **والثاني**: إبطال قيامه بنفسه، **والثالث**: إبطال انتقاله، **والرابع**: إبطال كونه وظهوره، **والخامس**: استحالة عدم التقديم، **والسادس**: إثبات كون الأجرام تنفك عن ذلك الزائد، **والسابع**: استحالة حوادث لا أول لها.

ووجه الاستدلال على هذه الأصول السبعة باختصار، أن تقول: **أمّا الأول**: وهو إثبات زائد على الأجرام، تتّصف به كالحركة والسكون وغيرهما من الأعراض فهو ضروري لا يحتاج إلى دليل، إذ ما من عاقل إلاّ وهو يحسّ أنّ في ذاته صفات زائدة عليها، **وأمّا الثاني**: وهو إبطال قيام العرض بنفسه، **والثالث**: وهو إبطال انتقاله فدليلهما أنه لو قام العرض بنفسه أو انتقل لزم قلب حقيقة العرض، فإنّ الحركة مثلاً حقيقتها انتقال جوهر من حيز إلى حيز، ولو قامت بنفسها أو انتقلت هي لزم قلب هذه الحقيقة، **وأمّا الرابع**: وهو إبطال السكون والظهور، فلأنّ القول بالسكون والظهور يؤدي إلى الجمع بين الضدين في المحل الواحد، **وأمّا الخامس**: وهو إثبات استحالة عدم القديم فوجه أنه لو انعدم لكان وجوده جائزاً، والجائز لا يكون وجوده إلا محدثاً فيكون هذا القديم محدثاً وهو تناقض، **وأمّا السادس**: وهو إثبات كون الأجرام لا تنفك عن ذلك الزائد فهو ضروري لأنه لا يعقل كون الجرم منفكاً عن كونه متحركاً، أو ساكناً، **وأمّا السابع**: وهو إثبات استحالة حوادث لا أول لها فأقرب الأدلّة فيه أن تقول إذا كان كل فرد من أفراد الحوادث حادثاً في نفسه فعدم جميعها ثابت في الأزل، ثمّ لا يخلو إمّا أن يقارن ذلك العدم فرد من أفراد الحادث، أو فإن قارنه لزم اجتماع وجود الشيء وعدمه، وذلك مستحيل بضرورة العقل، وإن لم يقارن ذلك العدم شيء من الأفراد الحادثة لزم لجميعها أولاً خلو الأزل على هذا الفرض عن جميعها فبمعرفة الأصول السبعة يتخلّص الإنسان إن شاء الله تعالى من طبقات النيران السبعة.

(وأمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(القدم)** وهونفي العدم السابق الموجود **(له)** أي الله **(تعالى)** أي تنزّه عن كل نقص **(فلأنّه)** أي الله **(لو لم يكن قديماً لكان)** أي لصار **(حادثاً)** أي جائز الوجود لانحصار الموجودات في القديم والحادث، فلا واسطة بينهما وإن كان حادثاً **(فيفتقر)** وإذاً فيحتاج **(إلى محدث)** أي فاعل لما سبق في برهان الوجود، أنّ

الحادث لا بدّ له من محدث، وإذا احتاج الإله إلى محدث يلزم أن يحتاج محدثه إلى محدث أيضاً لأنه فرض أنه مثله، ثمّ كذلك **(فيلزم الدور أو التسلسل)** وهما محالان باطلان لأنه يلزم في الدور التقديم والتأخير في وقت واحد لكل منهما، فإنّ كلاً منهما فاعل للآخر ومفعول له، وكونه فاعلاً يلزم أن يكون متقدماً على مفعوله، وكونه مفعولاً له يلزم أن يكون متأخراً عنه، وكون الشيء الواحد متقدماً متأخراً في وقت واحد جمع بين النقيضين، ويلزم في التسلسل الفراغ، وعدم النهاية لأنّ فرض التسلسل ترتيب أُمور غير متناهية، ودخولها في الوجود يقتضي أنها متناهية لأن كل ما دخل في الوجود فهو متناه فيلزم على القول بالتسلسل الجمع بين النقيضين والجمع بين النقيضين محال فإذا بطل الدور والتسلسل بطل حدوث الإله، وإذا بطل الحدوث وجب القدم وهو المطلوب. قوله فلأنه لو لم يكن قديماً ملزوم لكان حادثاً لازم له بيان الملازمة بينهما انحصار الموجودات في القدم والحادث الاستثنائية لكن الحدوث على الله محال بينها قول المصنّف فيفتقر إلى محدث ويلزم الدور أو التسلسل، وهما باطلان.

(وأمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(البقاء)** وهو عبارة عن نفي العدم اللاحق للوجود **(له)** أي الله **(تعالى)** أي تنزّه عن كل نقص **(فلأنّه)** أي الله **(لو أمكن)** أي جاز **(أن يلحقه)** أي يطرأ عليه **(العدم)** أي الفناء **(لانتفى)** أي انفقد **(عنه القدم)** الواجب له بالبرهان القاطع **(لكون)** صيرورة **(وجوده حينئذٍ)** أي حين جاز عليه لحوق العدم **(بصير)** أي يكون **(جائزاً)** يقبل الوجود والعدم **(لا واجباً، والجائز لا يكون وجوده إلاّ حادثاً)** أي مسبوقاً بالعدم ولم يقل الجائز لا يكون إلاّ حادثاً لأنّ الجائز في العقل لم يحدث كله إذ لم يثبت الحدوث إلا لمن حصل في الوجود **(كيف)** اسم استفهام إنكاري بمعنى التعجّب أي يا عجباً كيف يتصوّر نفي القدم عن مولانا عزّ وجل **(وقد سبق قريباً)** في الزمان والمكان، **(وجوب قدمه تعالى وبقائه)** قوله فلأنه لو أمكن أن يلحقه العدم ملزوم لانتفى عنه القدم لازم له بيان الملازمة بينهما لكون وجوده حينئذٍ يصير جائزاً لا واجباً الاستثنائية لكن نفي القدم عنه تعالى محال بيانها كيف وقد سبق قريباً، وجوب قدمه تعالى فإذا بطل نفي القدم بطل إمكان لحوق العدم، وإذا بطل إمكان لحوق العدم وجب أنّ الإله باق وهو المطلوب فخرج

لك قاعدة أن كل ما ثبت قدمه استحال عدمه ولا قديم إلاّ الله تعالى **(وأمّا)** كلمة فصل وافتتاح، **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(مخالفته)** أي الله **(تعالى)** أي تنزّه عن كل نقص وتعاظم وتقدّس عن المماثلة في الذات والصفات والأفعال **(للحوادث)** أي الموجودة بعد العدم أجراماً كانت أو أعراضاً أو غيرهما أن قدر في العالم ما ليس بجرم ولا عرض كالمجردات فالله مخالف له لأنّ كل ما سواه حادث كما في الحديث كان الله ولا شيء معه **(فلأنه)** أي الله **(لو ماثل)** أي شابه **(شيئاً)** أي بعضاً **(منها)** أي من الحوداث **(لكان)** أي لصار **(حادثاً)** أي موجوداً بعد العدم **(منها)** أي الحوداث لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب، وما يستحيل، وما يجوز، لأنّ الحوادث وجب لها الحدوث واستحال عليها القدم، وجاز لها الوجود والعدم فلو ماثل الحوادث لوجب عليه الحدوث كما يوجب لها تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً **(وذلك)** أي حدوثه **(محال)** أي ممتنع عقلاً وأيضاً لو ماثل شيئاً من الحوادث لزم حدوثه لأجل مماثلته ولزم قدمه لأجل ألوهيته، وكون الشيء الواحد قديماً حادثاً محال للجمع بين النقيضين.

قوله **(لمّا عرفت)** أي فهمت وعلمت **(قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه)** في برهان القدم والبقاء قوله لو ماثل شيئاً منها ملزوم لكان حادثاً لازم له بيان الملازمة بينهما وجوب استواء المثلين في كل ما يجب وما يستحيل وما يجوز، الاستثنائية لكن الحدوث على الله محال بيانها قول المصنّف لما عرفت قبل من وجوب قدمه تعالى وبقائه وإذا بطل الحدوث بطلت المماثلة، وإذا بطلت المماثلة وجب أنّ الله مخالف للحوادث في الذات والصفات، والأفعال، وهو المطلوب.

(وأمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(قيامه)** أي غناه عن المحل والمخصص **(تعالى)** أي تنزّه عن كل نقص وتقدس، وتحاشى، وتباعد عن صفات المخلوقين، **(بنفسه)** أي بذاته وحقيقته.

ولمّا قدم رضي الله عنه أنّ القيام بالنفس مركّب من جزأين الاستغناء عن المحل والاستغناء عن المخصّص بدأ ببرهان الاستغناء عن المحل فقال **(فلأنه)** أي الله تعالى **(لو احتاج)** أي افتقر **(إلى محل)** أي ذات يحل فيها كما تحل الصفة في موصوفها **(لكان)** أي صار **(صفة)** أي معنى من المعاني لأنّه لا يحتاج إلى المحل إلاّ الصفات والذات، لا تحتاج إلى ذات تقوم بها لأنّ الذات لو

قبلت أن تقوم بذات لزم أنّ الذات الأخرى تقوم بذات فيلزم التسلسل لأنّ القبول وصف نفسي لكل ذات قوله **(والصفة لا تتصف بصفات المعاني)** وهي الصفات الوجودية كالقدرة، والإرادة، مثلاً الخ.. **(ولا المعنوية)** وهي الصفات الثبوتية اللازمة للوجوديّة ككونه قادراً مثلاً الخ.. لأنّ الصفة لو قبلت أن تقوم لها صفة لكانت صفتها كذلك فيلزم التسلسل ودخول ما لا نهاية له في الوجود.

ومفهوم المعاني والمعنوية أنّ الصفات تتّصف بالصفات النفسية والسلبية، بأن يقال علم الله موجود مثلاً فهذه نفسيّة وكذا غير العلم من صفات المعاني فوجود كل صفة منها نفسي لها، ويقال في وصف الصفات السلبية قدرة الله قديمة وباقية الخ.. وكذا يقال في العلم وغيره من المعاني الخ.. وإنّما وصفت الصفات بالنفسية لأنها عدمية لا وجود لها في الخارج. وأمّا المعاني فإنها وجودية والمعاني ملازمة لها فيلزم بها التسلسل، ولذا قال المصنّف والصفة لا تتّصف بصفات المعاني ولا المعنوية **(ومولانا)** أي سيدنا وناصرنا على الأعداء ومعيننا على الأفعال **(جلّ)** أي تنزّه عن كل نقص **(وعز)** أي انفرد بكل كمال **(يجب)** عقلاً ونقلاً **(اتصافه بهما)** أي بصفات المعاني والمعنوية **(فليس بصفة)** بل هو ذات لا تشبه الصفات، قوله: فلأنه لو احتاج إلى محل ملزوم لكان صفة لازم له بيان الملازمة بينهما لأنه لا يحتاج إلى المحل إلاّ الصفات الاستثنائية لكن كونه صفة محال بيانها. قول الشيخ والصفة لا تتّصف بصفات المعاني، ولا المعنوية الخ.. فإذا بطل كونه صفة بطل احتياجه إلى المحل، وإذا بطل احتياجه إلى المحل وجب أنّ الإله غني عن المحل وهو المطلوب.

وأشار إلى الجزء الثاني من جزأي القيام بالنفس وهو الاستغناء عن المخصّص بقوله **(ولو احتاج)** أي افتقر **(إلى مخصّص)** أي فاعل **(لكان)** أي لصار **(حادثاً)** أي مسبوقاً بالعدم **(كيف وقد قام البرهان)** أي الدليل القاطع **(على وجوب قدمه تعالى وبقائه)** أي برهان القدم والبقاء، قوله: لو احتاج إلى مخصّص ملزوم لكان حادثاً لازم له ببيان الملازمة بينهما لأنه لا يحتاج إلى المخصّص إلاّ الحادث؛ الاستثنائية لكن الحدوث على الله محال بيانها قول المصنّف وقد قام البرهان على وجوب قدمه تعالى وبقائه، وإذا بطل الحدوث بطل احتياجه إلى المخصّص وإذا بطل احتياجه إلى المخصّص وجب أنّ الله غني عن المخصص وهو المطلوب.

(وأمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(الوحدانية له)** أي الله **(تعالى)** أي تنزّه عن كل نقص وانفرد بكل كمال **(فلأنه)** أي الله **(لو لم يكن واحداً)** أي في ذاته، وفي صفاته، وفي أفعاله **(لزم أن لا يوجد شيء من العالم)** أجراماً كانت أو أعراضاً **(للزوم عجزه حينئذٍ)** أي حين فرضنا عدم وحدانيته في الذات والصفات والأفعال، وبيان ذلك لو كان معه مماثل في الألوهية للزوم عجزهما سواء اتفقا أو اختلفا، أو اقتسما، وفي كل منهما إمّا أن يكون اضطرارياً، أو اختيارياً فإن كان اضطرارياً لزم قهرهما وعجزهما فينتفي العالم، ونفي العالم محال، وإن اتفقا اختياراً فتعرض لهما جوهر فرد فإن أوجداه معاً لزم انقسام ما لا ينقسم وهو محال لأنّ الجوهر الفرد لا يقبل الانقسام وإن أوجد أحدهما عين ما أوجده الآخر لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإن أوجده أحدهما وعجز الآخر لأنه قدر إنه إله مثله، وما سرى على المثل يسري على المماثل، وأمّا عجزهما معاً فواضح وإذا لزم عجزهما عن إيجاد هذا الجوهر لزم عجزها عن سائر الممكنات لأنه لا فرق بين ممكن وممكن، وإن اختلفا بأن يريد أحدهما حركة جسم في زمان واحد، ويريد الآخر سكونه في ذلك الزمان بعينه فلا يصحّ أن يحصل مرادهما لما فيه من الجمع بين الضدين، ولا يصحّ عدم مرادهما معاً لما فيه من ارتفاع الضدين، مع قبول الجسم لهما، ولا يصح أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر، لأنّ عجز أحدهما دليل على عجز الآخر لأنه مثله وإن اقتسما اختياراً لزم عجز كل واحد منهما ممّا عند صاحبه لأنّ شرط الإله يجب أن تكون قدرته عامة التعليق بجميع الممكنات قوله لو لم يكن واحداً ملزوم لزم أن لا يوجد شيء من العالم لازم له لبيان الملازمة بينهما للزوم عجزه حينئذٍ الاستثنائية لكن نفي العالم محال بيانها المشاهدة، فإذا بطل نفي العالم بطل نفي الوحدانية، وإذا بطل نفي الوحدانية وجب أن يكون الإله واحداً في ذاته وصفاته وأفعاله وهو المطلوب، ومن برهان الوحدانية يلزم أنه لا تأثير للعبادة بقدرتهم الحادثة لا مباشرة ولا تولداً، بل لهم كسب فقط فهو مقارنة القدرة الحادثة للمقدور من غير تأثير.

واعلم أنّ المذاهب في ثبوت القدرة الحادثة ثلاثة أقسام:

مذهب أهل السنّة: وجودها مقارنة للفعل بلا تأثير، **والثاني مذهب المعتزلة:** وجودها وإنها مؤثرة في الأفعال الاختيارية، **والثالث مذهب الجبرية:**

نفيها وعدم وجودها أصلاً، والصحيح مذهب أهل السنّة، والمذهبان الأخيران باطلان، ومذهب المعتزلة مخالف لدليل العقل والنقل، لأنّ العقل دلّ على أنه لا خالق إلاّ الله تعالى كما في برهان الوحدانيّة والنقل قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ومذهب الجبريّة باطل مخالفته بالضرورة للفرق الواضح بين حركتي المرتعش والمختار.

والحاصل أنّ قدرة العبد وفعله مخلوقان لله فمن خلق له قدرة حادثة واختياراً كلفه وإن كان لا تأثير له فلا يسأل عمّا يفعل قال في الإضاءة:

وقدرة العبد وغير ذلك ... فالكل خلق للقدير الممالك
نعم، له كسب به يكلّف ... شرعاً ولا تأثير منه يعرف

والكسب مقارنة القدرة الحادثة للفعل من غير تأثير، وكذلك لا تأثير للأسباب العادية فلا أثر للنار في الإحراق، ولا للماء في الري، ولا للجدار في الظل، ولا للثوب في الستر، ولا للسكين في القطع، ولا لغير ذلك من الأسباب والحوادث، إذ لا فاعل إلاّ الله وحده والله الهادي للصواب، ولمّا قدم رضي الله عنه وجوب اتصافه تعالى بالقدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، واستحالة ما ينافيها شرع في الكلام على برهان ذلك فقال:

(وأمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(اتصافه تعالى بالقدرة والإرادة والعلم والحياة)** يريد كونه قادراً، ومريداً، وعالماً، وحياً، لأنّ إثبات صفات المعاني يستلزم إثبات الصفات المعنوية **(فلأنه)** أي الأمر والشأن **(لو انتفى)** أي انعدم **(شيء)** أي واحد **(منها)** أي من صفات المعاني الأربعة والمعنوية الأربعة، وكذلك لو انتفى مطلب من مطالبها **(لمّا وجد شيء من الحوادث)** لاستحالة وجود المتوقف بدون المتوقّف عليه إذ وجود العالم متوقّف على اتصاف الفاعل بهذه الصفات، فلو انتفت القدرة لزم العجز والعاجز، لا يوجد شيئاً من الحوادث، ولو انتفت الإرادة لانتفى التخصّص فلا يوجد شيء من الحوادث ولو انتفى العلم لانتفت الحوادث لاستحالة القصد للشيء المجهول، ولو انتفت الحياة لانتفت هذه الصفات فلا يوجد شيء من الحوادث قوله ولو انتفى شيء من الصفات لما وجد شيء من الحوادث لازم له بيان الملازمة بينهما لاستحالة وجود المتوقّف بدون المتوقّف عليه الاستثنائية لكن نفي الحوادث محال بيانها المشاهدة، فإذا بطل نفي الحوادث بطل انتفاء

شيء من هذه الصفات، ووجب أنّ الإله متّصف بهذه الصفات وهو المطلوب ولمّا قدم رضي الله عنه وجوب اتصافه تعالى بالسمع والبصر، والكلام وكونه سميعاً بصيراً، ومتكلماً واستحالة، ما ينافيها شرع في الكلام وعلى برهان ذلك فقال:

(وأمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(السمع والبصر والكلام)** يريد كونه سميعاً وبصيراً، ومتكلماً لأنّ وجود المعاني دليل على ثبوت المعنوية اللازمة لها.

(فالكتاب) المراد به القرآن العظيم المنزل على سيدنا محمد ﷺ، ودليل الكتاب على السمع والبصر، قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وقوله تعالى ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ ودليل الكتاب في الكلام قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ وقال تعالى: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].

(والسنة) وهي أقوال النبي ﷺ، وأفعاله وتقريراته ودليل السنّة في السمع والبصر قوله ﷺ: «إنكم لا تدعون أصم ولا أعمى، وإنما تدعون سميعاً بصيراً»[1]. ودليل السنة في الكلام قوله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا ويكلمة ربه يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان»[2]. **(والإجماع)** وهو اتفاق المجتهدين من أمة سيدنا محمد ﷺ على أمر، وأجمع السلف الصالح قبل ظهور المبتدعة على أنّ الله متّصف بالسمع والبصر، والكلام.

وأشار إلى الدليل العقلي بقوله **(وأيضاً لو لم يتّصف بها)** أي بهذه الصفات التي هي السمع، والبصر، والكلام، وكونه سميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، **(لزم)** أي ثبت **(أن يتّصف بأضدادها)** التي هي الصمم، والعمى، والبكم، وكونه أصم، وكونه أعمى وكونه أبكم **(وهي)** أي أضدادها المذكورة **(نقائص)** أي رذائل لا تجوز نسبتها إلى المولى العظيم، ولذا قال **(والنقص عليه تعالى محال)** أي ممتنع عقلاً، ونقلاً، وقوله لو لم يتّصف بها ملزوم لزم أن يتّصف بإضدادها لازم له بيان الملازمة بينهما لأنّ المحل القابل للوصف لا يخلو عن الاتصاف به

---

(١) هذا الحديث سبق تخريجه.

(٢) هذا الحديث سبق تخريجه.

أو بمثله، أو ضده، الاستثنائية لكن اتصافه بأضدادها محال بيانها لأنها نقائص؛ والنقص عليه تعالى محال، لأنه يلزم عليه احتياجه إلى من يدفع عنه النقص؛ والاحتياج ينافي الاستغناء، ونفي الاستغناء عنه تعالى محال الدليل العقل والنقل.

واعلم أنّ الدليل النقلي في السمع، والبصر، والكلام أقوى من العقلي ولذا قدّمه المصنّف وسكت المصنّف، عن التصريح ببرهان القسم الثاني وهو المستحيلات لاستلزام برهان القسم الأول الذي هو الواجب فالبراهين التي ذكرها قائمة لإثبات الواجبات، ونفي المستحيلات لأنه لا يثبت الواجب إلاّ بنفي المستحيل، وأمّا برهان القسم الثالث وهو الجائز فأشار إليه بقوله:

(وأمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(كون)** أي ثبوت **(فعل)** أي إيجاد **(الممكنات)** أي الجائزات **(أو تركها)** يعني عدم فعلها **(جائزاً في حقه)** أي بالنسبة إليه **(تعالى)** بمعنى ليس بواجب، لا مستحيل بل هو جائز يصح في العقل وجوده وعدمه **(فلأنه)** أي **(لو وجب عليه تعالى فعل أي شيء)** أي بعض **(منها)** أي من الممكنات **(عقلاً)** أي في العقل كالصلاح والأصلح ونحوهما، كما زعمته المعتزلة **(أو استحال عقلاً)** كبعثة الرسل كما زعمته البراهمة[1] والسمنية[2] **(لانقلب)** أي لصار **(الممكن)** الذي صحّ في العقل وجوده وعدمه **(واجباً)** لا يتصوّر في العقل وجوده هذا راجع لقول البراهمة، ولو وجب عليه بعض الممكنات عقلاً، لزم أن تنقلب كلها واجبة، أو استحال بعضها عقلاً لزم أن تنقلب كلها مستحيلة ذلك باطل، لأنّه يلزم عليه قلب الحقائق، ولذا قال المصنّف **(وذلك لا يعقل)** أي لا يتصوّر في العقل وجوده، لأنه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين لأنه بالنظر لكونه ممكناً يقبل الوجود والعدم، وبالنظر لكونه واجباً لا يقبل إلاّ الوجود فقط. وبالنظر لكونه مستحيلاً لا يقبل إلاّ العدم فقط، وكون الشيء الواحد يقبل الأمرين ولا يقبل إلاّ واحداً تناقض وهو باطل.

قوله لو وجب عليه تعالى فعل شيء منها عقلاً أو استحال عقلاً ملزوم

---

(١) البراهمة فرقة من الزنادقة لا يجوزون على الله تعالى بعثه الرسل.

(٢) السمنية فرقة تعبد الأصنام وتقول بالتناسخ وتنكر حصول العلم بالأخبار (التعاريف للمناوي [١/ ٤١٥]).

لانقلب الممكن واجباً، أو مستحيلاً، لازم له بيان الملازمة بينهما لأنه وجب عليه البعض وجب الكل، وإذا استحال البعض استحال الكل لأنه لا فرق بين ممكن وممكن، الاستثنائية لكن انقلاب الممكن واجباً أو مستحيلاً.

محال، بيانها لأنه جمع بين النقيضين فإذا بطل انقلاب الممكن واجباً أو مستحيلاً بطل وجوب البعض أو استحالته، وإذا بطل وجوب البعض أو استحالته وجب أنّ الممكنات جائزة وهو المطلوب ولا مفهوم لقوله عقلاً بل كذلك لا يجب عليه شيء من الممكنات شرعاً لأنه لا آمر ولا ناهي غيره بل هو منفرد بالألوهيّة والغنى المطلق.

والحاصل كما قال المصنّف أن مذهب أهل الحق قاطبة، أن جميع الممكنات لا يجب منها على الله فعل شيء ولا تركه شرعاً، ولا عقلاً: ودليل النقل على جواز فعل الممكنات أو تركها من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ ومن السنة قوله ﷺ، «ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»[1]، وأجمع أهل الحق على ذلك.

ولمّا فرغ ممّا يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الله ببراهينه انتقل يتكلم على ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام فقال:

(وأمّا الرسل عليهم الصلاة والسلام) الرسل جمع رسول، وحقيقة الرسول هو إنسان حر، بالغ فطن أوحى الله إليه بشرع وأمره بتبليغه للعباد سواء كان له كتاب أم لا. فقوله: إنسان، احترز به من الملائكة والجن، فإنّ الله لم يرسل إلينا ملكاً، ولا جنباً، وقوله: حر، خرج به العبد، وقوله: ذكر، خرج به الأنثى والخنثى، وقوله: بالغ، خرج به الصبي، وهذا على قول ابن العربي خلافاً للرازي من عدم اشتراط البلوغ والخلاف في الوقوع.

وأمّا الجواز العقلي فجائز باتفاق. وقوله: فطن، خرج به الأبله والبليد، وقوله أوحى الله إليه بشرع أخرج به المتنبىء، فهو ما يدعو النبوة بالكذب

---

(١) رواه أبو داود في سننه، باب ما يقول إذا أصبح، حديث رقم (٥٠٧٥) [٤/٣١٩] والطبراني في الدعاء، باب القول عند الصباح والمساء، حديث رقم (٣٤٣) [١/١٢٨] ورواه غيرهما.

كمسيلمة الكذاب. وقوله أمر بتبليغه أخرج به النبي فإنه إنسان حر ذكر بالغ فطن أوحى الله إليه بشرع، ولم يؤمر بتبليغه للخلق فالرسول أخص من النبي والنبي أعم فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً، فبعض النبي رسول إذا أُمر بالتبليغ وبعض النبي ليس برسول إذا لم يؤمر بالتبليغ، ثمّ ذكر الواجبات لهم فقال:

(فيجب في حقهم الصدق) في دعواهم للرسالة وفيما يبلغونه عن الله تعالى، وحقيقة الصدق مطابقة الخبر لما في نفس الأمر سواء وافق الاعتقاد أم لا. **(والأمانة)** أي يجب لهم الأمانة وهي حفظ جوارحهم الظاهرة والباطنة، من الوقوع في محرم أو مكروه **(و)**يجب لهم **(تبليغ ما أُمروا بإبلاغه للخلق)** ثمّ شرع في بيان ما يستحيل في حقهم، والتبليغ عبارة عن إيصال ما أُمروا بتبليغه للخلق. فقال:

(ويستحيل) أي يمتنع **(في حقهم)** أي شأنهم وجنابهم **(عليهم الصلاة والسلام أضداد)** أي منافيات **(هذه الصفات)** الواجبة لهم **(وهي الكذب)** ضد الصدق، وحقيقة الكذب عدم مطابقة الخبر لما في نفس الأمر سواء وافق الاعتقاد أم لا **(والخيانة بفعل شيء ممّا نهوا عنه نهي تحريم)** كالزنا، وشرب الخمر، **(أو كراهة)** كقراءة القرآن في الركوع والسجود، مثلاً وأمّا وقوع المكروه منهم عليهم الصلاة والسلام في بعض الأوقات للتشريع فجائز وإنما المكروه المستحيل عليهم الذي لم يقع بقصد التشريع فإنه لا يقع منهم فالأمانة واجبة لهم والخيانة مستحيلة عليهم فهم معصومون من الصغائر والكبائر، قبل النبوة وبعدها فلا يقع منهم محرم ولا مكروه، لا عمداً ولا سهوا، من حين فطرتهم إلى حين انتقالهم إلى دار الكرامة هذا هو الصحيح، وهذا هو الصواب، **(أو كتمان شيء ممّا أُمروا بتبليغه للخلق)** المبعوثين إليهم فالكتمان ضدّ التبليغ، وهو مستحيل في حقوقهم فلا يقع منهم عمداً ولا سهواً. ثمّ شرّع في القسم الثالث في حق الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام فقال:

(ويجوز) عقلاً وشرعاً **(في حقهم)** أي شأنهم **(عليهم الصلاة والسلام ما)** أي الذي **(هو من الأعراض)** أي الصفات الحادثة أي المتجددة احترازاً من الصفات القديمة التي هي صفات الله تعالى، فلا يصحّ أن يتّصف بها غيره، لأنّ الحادث لا يتّصف بصفات القديم، وأشار بهذا للرّد على النصارى في وصفهم للنبي عيسى عليه السلام، بصفات الله فزعموا أنّ صفة العلم القديمة قائمة

بجسد عيسى عليه السلام، وجعلوه لذلك إلهاً على خبط لهم شديد، وتخليط لهم عظيم، لا يفوه به عاقل تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً وقوله: **(البشرية)** أي المنسوبة للبشرية وهم بنو آدم، فاحترز بقيد البشرية عن صفات الملائكة فإنها لا تشترط في حقهم عليهم الصلاة والسلام، خلافاً للجاهلية. قوله: **(التي لا تؤدي)** أي لا تجرّ ولا توصل، **(إلى نقص)** أي دناءة **(في مرتبتهم)** أي درجاتهم **(العلية)** أي الرفيعة عند الله تعالى، وأشار بذلك للردّ على اليهود حيث وصفوا الأنبياء بالأمور التي لا تليق بهم، وتبعهم كذبة المؤرخين فالنصارى أفرطوا، واليهود فرطوا، والأمة المحمدية لم يحصل منهم إفراط ولا تفريط، ثمّ مثل للعرض الجائز في حقهم بقوله **(كالمرض)** أي الخفيف كالحمى، والصداع ونحو ذلك، وأمّا الأمراض المزمنة كالعقاد، والجذام، والبرص، الذي تعافه الأنفس والجنون قليلة، وكثيرة أو العمى والعور وداء الفرج، كالجب والاعتراض والخصاء والعنة، فلا يجوز في حقهم ولم يعم نبي قط، وما ذكر عن النبي شعيب ﷺ، أنه كان ضريراً لم يثبت كما ذكره المحققون، وأمّا يعقوب عليه الصلاة والسلام، فحصلت له غشاوة لم تمنعه النظر، ثمّ زالت عنه، وأمّا بلاء أيوب ﷺ، فلم تعفه الأنفس ولم يستقرّ بل صار بدنه بعد الشفاء أجمل منه قبل **(ونحوه)** أي المرض كالنوم فإنه جائز، وأمّا الجرح والقتل وإذاية الخلق لهم بالقول والفعل والموت، والنكاح، والطلاق، والبيع، والشراء، والجوع، والعطش، والسهو في الصلاة، فإنّ هذا كله جائز. وأمّا النوم فإنه تنام أعينهم، ولا تنام قلوبهم، كما جاء في الحديث وكل ما وجب للرسل واجب للأنبياء الذين لم يرسلوا إلاّ للتبليغ للخلق فإنهم لم يؤمروا به لكن يجب على النبي أن يخبر بأنه نبي ليحترمه الناس.

لمّا قدم رضي الله عنه وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام، واستحالة ما ينافيه وهو الكذب شرع في الكلام على برهان ذلك فقال:

(أمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(صدقهم)** أي الرسل، وكذا الأنبياء **(عليهم الصلاة والسلام، فلأنهم لو لم يصدقوا)** أي لو انتفى عنه الصدق، وثبت لهم الكذب، وهوعدم مطابقة الخبر للواقع **(للزم)** أي وجب وثبت **(الكذب في خبره)** أي كلامه تعالى **(لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة)** أي المنزلة في الدلالة في صدق الرسل **(منزلة قوله)** أي كلامه **(جلّ وعز**

صدق عبدي) أي مدعي الرسالة **(في كل)** أي جميع **(ما)** أي الذي **(يبلغ)** أي يخبر **(عني)** والمعنى أن هذه المعجزة تنزل في الدلالة على تصديق الرسل منزلة التصديق بالكلام، وتساوي الكلام في المعنى. قوله: لو لم يصدقوا ملزوم للزم الكذب في خبره تعالى لازم له بيان الملازمة بينهما لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة النازلة الاستثنائية، لكن الكذب في خبره تعالى محال بيانها لأنّ خبره على وفق علمه، والخبر على وفق العلم لا يكون إلاّ صدقاً وإذا بطل الكذب في خبره تعالى بطل الكذب في خبر الرسل، وإذا بطل الكذب في خبر الرسل، وجب صدق الرسل وهو المطلوب.

والدليل على إثبات الصدق للرسل من جهة النقل الكتاب، والسنة، والإجماع، أمّا الكتاب فقوله تعالى في حق نبينا: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ وقوله تعالى: ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ والسنة قوله ﷺ، «لا تجدوني خائناً ولا كذاباً»[1]، وأمّا الإجماع فقد أجمع المسلمون على وجوب صدق الرسل، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام. قوله: لتصديقه تعالى لهم بالمعجزة، وحقيقة المعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي مع عدم المعارضة، قوله أمر أحسن من قول غيره فعل لأنّ الأمر يتناول الفعل والترك، فالفعل كانفجار الماء من بين أصابعه الشريفة، والترك كعدم إحراق النار لإبراهيم عليه السلام، وقوله: خارق للعادة احترز به من المعتاد كطلوع الشمس من المشرق وغروبها بالمغرب، وقوله: مقرون بالتحدي، المراد بالتحدي دعوى الرسول أنّ المعجزة دليل على صدقه، وفسر السبكي وشارحه المحلي التحدي بدعوة الرسالة ورجحه اللقاني، واحترز بقيد مقارنة التحدي من كرامات الأولياء والعلامات الإرهاصية التي تتقدم على بعثة الأنبياء. وقوله: مع عدم المعارضة احترز، به من السحر والشعبذة فإنهما يعارضان.

واعلم أنّ خوارق العادة سبعة **معجزة** وقد تقدمت **وإرهاص** وهو للأنبياء قبل دعوى الرسالة **وكرامة** وهي للأولياء وحقيقتها أمر خارق للعادة غير مقرون بدعوى النبوة، ولا مقدمة لها فالمقرون بدعوى النبوة معجزة والمقدمة لها

---

(١) هذا الأثر لم أجده فيما لدي من مصادر ومراجع.

إرهاص فإنه للأنبياء سابق على دعوى النبوة كتظليل الغمام له ﷺ. **وإعانة** وهي ما تقع لبعض عوام المؤمنين الذين لم يصلوا لمرتبة الولاية تخليصاً لهم من المحن والمهالك. **واستدراج**، وهو ما يقع لبعض الكفرة والفسقة مطابقة لمرادهم. **وإهانة** وهي ما تقع للفساق والكفرة أيضاً مخالفة لمرادهم كما وقع لمسيلمة الكذاب أنه بزق في بئر ليزداد ماؤها حلاوة فصار ملحاً أجاجاً. **وابتلاء** وهو ما يحصل على يد من يريد إضلال الخلق، كالدجّال مثلاً: وأمّا السحر والشعبذة فليسا من الخوارق لأنّ لهما أسباباً تتعلم انتهى. والله أعلم. وهذه الخوارق لا تأثير للعباد فيها وإنما الفاعل هو الله وحده.

ولمّا قدم رضي الله عنه وجوب الأمانة لهم، عليهم الصلاة والسلام، واستحالة ما ينافيها شرع في الكلام على برهان ذلك فقال:

(أمّا) كلمة فصل وافتتاح **(برهان)** أي دليل **(وجوب)** أي ثبوت **(الأمانة)** أي العصمة فلا يقع منهم محرم ولا مكروه، **(لهم)** أي الرسل وفي معناهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، **(فلأنهم)** أي الرسل، **(لو خانوا)** أي تلبسوا **(بفعل محرم)** كالزنا وشرب الخمر، **(أو مكروه)** كالصيد للهو **(لانقلب)** أي لصار **(المحرم)** المطلوب الترك منهم طبقاً جازماً، **(أو المكروه)** المطلوب الترك منهم طلباً غير جازم **(طاعة في حقهم)** أي بالنسبة إليهم عليهم الصلاة والسلام، **(ل)** أجل **(أن الله تعالى قد)** للتحقيق **(أمرنا)** معشر العباد **(بالاقتداء بهم)** أي الاتباع **(في أقوالهم وأفعالهم)** أي الأنبياء قال الله تعالى في حق نبينا: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١] وقال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ وقال ﷺ «عليكم بسنتي وسنة الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»[1] وهي الأضراس التي تكون في آخر الأسنان وقال الإمام النووي الأصح أنها الأنياب، والأمر بالعض كناية عن شدة التمسّك بها **(ولا يأمر الله تعالى بفعل محرم ولا مكروه)** لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ وهي المحرمات والمكروهات، قوله: لو خانوا بفعل محرم، أو مكروه ملزوم لانقلب المحرم، أو المكروه طاعة في حقهم لازم له بيان

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب العلم، حديث رقم (٣٢٩) [١/ ١٧٤] وابن ماجه في سننه، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين، حديث رقم (٤٢) [١/ ١٥] ورواه غيرهما.

الملازمة بينهما لأنّ الله قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم، وأفعالهم الاستثنائية لكن انقلاب المحرم، أو المكروه طاعة في حقهم محال بيانها لأنه جمع بين النقيضين فإذا بطل انقلاب المحرم، أو المكروه طاعة في حقهم بطل صدور الخيانة منهم، وإذا بطل صدور الخيانة منهم وجب لهم الأمانة وهو المطلوب **(وهذا)** أي برهان الأمانة **(بعينه)** أي بنفسه **(هو برهان وجوب)** أي ثبوت **(الثالث)** الذي هو التبليغ تقول لو كتموا لانقلب الكتمان الذي هو محرم طاعة في حقهم أي مأموراً به، لأنّ الله قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا يأمر الله تعالى بمحرم ولا مكروه وقوله لو كتموا ملزوم لانقلب الكتمان طاعة في حقهم لازم له بيان الملازمة بينهما لأنّ الله قد أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم، ولا يأمر الله بمحرم ولا مكروه، الاستثنائية لكن انقلاب الكتمان طاعة في حقهم محال بيانها لأنه جمع بين النقيضين، وإذا بطل انقلاب كتمان طاعة في حقهم بطل كتمان الرسل، وإذا بطل كتمان الرسل وجب التبليغ وهو المطلوب.

والدليل على وجوب التبليغ من النقل الكتاب والسنّة والإجماع، أمّا الكتاب فقد قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ وقال تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ وقال تعالى: ﴿فَنَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ۝٥٤﴾ والسنّة قوله ﷺ، «ألا هل بلغت»[1] قال الصحابة رضي الله عنهم: نعم قال: «اللهم اشهد»[1]. الحديث. والإجماع أجمع السلف على أنّ الأنبياء لم يكتموا شيئاً ممّا أمروا بتبليغه للخلق لا عمداً، ولا نسياناً.

ويجب في حقهم عليهم الصلاة والسلام، الفطانة: وهي حدة العقل وذكاؤه ولا يجوز أن يكون الرسول مغفلاً، أو بليداً، أو أبله، لأنهم أرسلوا لإقامة الحجة، وإبطال شبه المجادلين، ولا يكون ذلك من مغفل ولا أبله، ولا بليد ولأنا مأمورون بالاقتداء بهم في أقوالهم، وأفعالهم، والمقتدى به لا يكون بليداً، ولأن البلادة صفة نقص تخل بمنصبهم الشريف قاله الشيخ الدردير في

---

(١) رواه البخاري في صحيحه في أبواب عدة منها: باب الخطبة أيام منى، حديث رقم (١٦٥٤) [٢/ ٦٢٠] ورواه مسلم في صحيحه في أبواب عدّة منها: باب صحة الإقرار..، حديث رقم (١٦٧٩) [٣/ ١٣٠٧]) ورواه غيرهما.

شرح منظومته في التوحيد.

وأمّا برهان القسم الثالث وهو الجائز في حقهم عليهم الصلاة والسلام، فأشار إليه بقوله **(وأما)** كلمة فصل وافتتاح **(دليل)** أي برهان **(جواز الأعراض البشرية)** وهي التي لا تؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية **(عليهم)** أي الرسل، وفي معناهم الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم **(فمشاهدة)** أي معاينة **(وقوعها)** أي الأعراض البشرية أي حلولها ونزولها **(بهم)** لمن كان في عصرهم ورآهم ومن لم يرهم فمن أتى بعدهم بلغة الخبر المتواتر وحقيقة التواتر، خبر جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة ولا يكون إلاّ عن محسوس لا عن معقول.

والحاصل أنّ الأعراض البشرية شوهد وقوعها بهم تارة، وعدم وقوعها بهم تارة أخرى، وما كان بهذا السبيل فهو الجائز. قوله: لو لم تكن الأعراض البشرية جائزة في حقهم، ملزوم لما وقعت بهم لازم له بيان الملازمة بينهما لاستحالة ثبوت الأخص بدون الأعم، والمراد بالأخص الوقوع وبالأعم الجواز الاستثنائية لكن نفي وقوع الأعراض البشرية بهم محال بيانها المشاهدة أي المعاينة بالبصر لمن رآهم، وبالبصيرة لمن لم يرهم، فالمشاهدة حينئذٍ بالعيان والبرهان فإذا بطل نفي وقوع الأعراض البشرية بهم بطل عدم جوازها، وإذا بطل عدم جوازها وجب أن تكون الأعراض جائزة في حقهم وهو المطلوب.

وقد دلّ النقل أعني الكتاب والسنّة، والإجماع على ذلك قال تعالى: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي ٱلْأَسْوَاقِ﴾ وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ إلاّ أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، وأما السنّة فقد صحّ أنه ﷺ، أكل وشرب، ونام، وتزوج، وطلق، وباع، واشترى، وكذا غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وقال ﷺ: «أما أنا فآكل وأشرب وأتزوج وآتي النساء»[1]، الحديث والإجماع أجمعت الأمة على ذلك.

واعلم أنّ الأنبياء عليهم الصلاة والسلام تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، كما في الحديث الصحيح قال بعضهم لا تنام غالباً، وقال بعضهم لا تنام دائماً، قال الإمام النووي وهو الصحيح.

---

(١) هذا الأثر لم أجده بلفظه وورد معناه بألفاظ أخرى.

ولمّا كان وقوع الأعراض البشرية بهم عليهم الصلاة والسلام، لفوائد أشار المصنف إلى تنويعها فقال **(إما)** بكسر الهمزة **(لتعظيم أجورهم)** أي تكثير ثوابهم يعني أن من فوائد الأعراض البشرية كثرة ثوابهم باعتبار ما يطرأ على ظواهرهم من الآفات والتغيرات والآلام، وتجرع كأس الحِمَام[١] فقد مرض ﷺ، واشتكى وأصابه الحر، والبرد، والجوع، والعطش، وأصاب غيره من الأنبياء ما هو أعظم من ذلك فكل هذه الأعراض تقع ويصبرون عليها فهم أشدّ الناس بلاء قال ﷺ: «يشتد علينا البلاء ليضاعف لنا الأجر»[٢]، وهذه الأعراض حظها منهم الظاهر، وأمّا بواطنهم فمنزهة عن ذلك وقد حفظت من النوم الذي هو أدنى فما بالك بغيره.

وأشار إلى النوع الثاني بقوله **(أو للتشريع)** أي التعليم للغير كما عرفنا أحكام السهو في الصلاة من السهو الواقع له عليه الصلاة والسلام، وعرفنا كيف تؤدي الصلاة في المرض من فعله عليه الصلاة والسلام.

وأشار إلى النوع الثالث بقوله **(أو للتسلي)** أي التصبّر ووجود الراحة واللذة عن الدنيا عند فقدها يعني أن من فوائد وقوع الأعراض البشرية بهم التسلي لنا **(عن الدنيا)** لأجل كونهم أكرم الخلق على الله أصابتهم الشدائد وكان من دونهم أحرى.

وأشار إلى النوع الرابع من أنواع هذه الفوائد بقوله **(أو للتنبّه)** أي التيقّظ **(لخسة)** أي حقارة **(قدرها)** أي منزلتها عند الله تعالى يعني أنّ العاقل إذا نظر في أحوال الأنبياء من ضيق العيش، وكثرة الآلام والأسقام، ونظر في أحوال غيرهم من الكفار والفجار، ومن سعة العيش في الدنيا وصحة الأبدان مع خساسة قدرهم **(عند الله تعالى)** وكرامة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، علم قطعاً أنّ الدنيا خسيسة القدر عند الله إذ لو كان لها بال لأعطاها السادة الكرام، ومنعها

---

(١) الحِمَام: قضاء الموت. (لسان العرب، حم).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد، باب هل يكون قول المريض إني وجع شكاية، حديث رقم (٥١٠) [١/ ١٧٩] والزهري في الطبقات الكبرى، ذكر شدة المرض على رسول الله ﷺ [٢/ ٢٠٨]. وأورده الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، في أن المؤمن يبلى..، [٢/ ٣٣٩]

الفجار اللئام **(وعدم رضاه)** أي **(تعالى)** أي تعاظم **(بها)** أي الدنيا **(دار)** أي محل **(جزاء)** أي ثواب **(لأوليائه)** أي أنبيائه **(بـ)** سبب **(اعتبار أحوالهم)** أي الرسل من الضيق والشدائد يعني أنّ الناظر في أحوالهم **(فيها)** أي الدنيا بقصد الاعتبار يعرف أنّ هذه الأعراض دالة على تعظيم الأجر، وما بعده **(عليهم الصلاة والسلام)** أي الرسل واعلم أنّ النبي ﷺ، ترك الدنيا زهداً، وكذلك الأنبياء وقد راودته ﷺ الجبال أن تكون له ذهباً فأباها، قال صاحب البردة [الإمام البوصيري]:

وراودته الجبال الشم من ذهب عن نفسها فأراها أيما شيم

فلا يقال إن النبي ﷺ فقير، ولا مسكين ومن قال ذلك[1] يقتل كما نص عليه العلماء، وكذلك الأنبياء كلهم عليهم الصلاة والسلام.

ولما فرغ رضي الله عنه ممّا يجب على المكلّف معرفته من عقائد الإيمان في حق مولانا جلّ وعزّ، وفي حق الرسل عليهم الصلاة والسلام، كمّل الفائدة هنا ببيان اندارج جميع ما سبق تحت كلمة التوحيد وهي: لا إله إلاّ الله، محمد رسول الله، ليحصل للمكلّف الفهم بعقائد الإيمان تفصيلاً وإجمالاً، فقال: **(ويجتمع)** أي يحيط ويشمل **(معاني)** جمع معنى وهو مدلول الكلام **(هذه العقائد)** الإشارة عائدة لجميع ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا **(كلها)** تأكيد أي جميعها **(قوله لا إله إلاّ الله محمد رسول الله)** أي معنى قول المؤمن لا إله إلاّ الله محمد رسول الله ﷺ، هو الجامع لمعنى العقائد ولا بدّ من فهم معنى لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، لأنّ من لم يفهم معناها لم ينتفع بها، والمراد بمعناها اعتقاد الوحدانية لله، واعتقاد الرسالة لرسوله بأن يعتقد أنّ الله واحد لا شريك له، وأنّ محمداً عبده ورسوله والاستثناء في لا إله إلاّ الله، لا يقال متصل ولا منقطع، وإنما يقال استثناء مفرغ يعني ثبت معنى الألوهية لله وحده، وأمّا معناها فلا شك أنها محتوية على نفي وإثبات، والمنفي كل فرد من أفراد حقيقة إله غير مولانا جلّ وعزّ والمثبت من تلك الحقيقة فرد واحد، وهو مولانا جلّ وعزّ فلا يمكن أن توجد تلك الحقيقة لغيره لا عقلاً، ولا شرعاً، لأنه دلّ النقل والعقل أن الإله الحق هو الله وحده الواجب الوجود المستحق جميع العبادة وعبادة غيره

---

(١) أي ومن قال ذلك احتقاراً أو استهزاءاً يقتل.

باطلة وكفر.

ثمّ ذكر جمع الكلمة لجميع العقائد بقوله: (إذ) تعليلية بمعنى لأجل **(معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه إليه)** وهذا معنى الألوهية استلزاماً ولا شك أنّ الاستغناء والافتقار يستلزمان جميع العقائد كما يأتي بيانه ومعنى الألوهية عند غير المصنّف عبارة عن وجوب الوجود واستحقاق العبادة، وهذا معناه مطابقة، ومعنى الإله عند المصنّف هو المستغني عن كل ما سواه المفتقر إليه كل ما عداه وعند غير المصنّف هو الواجب الوجود المستحق للعبادة، ومعنى الإله كلي انحصر بالأدلة النقليّة والعقليّة، في فرد واحد، ولا شكّ أنّ هذا المعنى خاص بالله تعالى **(فمعنى لا إله إلاّ الله)** أي مفهومها ومدلولها الذي دلّت عليه هو **(لا مستغنى عن كل ما سواه)** تقديره لا إله مستغنى عن كل ما سواه إلاّ الله تعالى **(ومفتقر إليه كل ما عداه إلاّ الله تعالى)** وسواه وعداه بمعنى واحد هذا معنى لا إله إلاّ الله عند المصنّف، وأمّا عند غيره لا إله واجب الوجود، ومستحق للعبادة إلاّ الله تعالى إذ هو الإله الواجب الوجود المستحق للعبادة.

ثم ذكر المصنّف ما يندرج من العقائد تحت الاستغناء فقال:

(أما استغناؤه) أي غناه الذاتي الأبدي والسين والتاء فيه زائدتان للمبالغة **(جل)** أي تنزّه عن كل نقص **(وعز)** أي انفرد بكل كمال **(عن كل ما سواه)** أي غيره **(فهو)** أي استغناؤه **(يوجب)** أي يستلزم **(له تعالى الوجود)** لأنه لو كان جائز الوجود لافتقر إلى محدّث، والافتقار ينافي الاستغناء ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً، ونقلاً، قال والله هو الغني الحميد، والعقل برهان القيام بالنفس **(و)** استغناؤه جلّ وعزّ عن كل ما سواه يوجب له تعالى **(القدم)** أي انتفاء العدم السابق للوجود لأنه لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ولو كان حادثاً لافتقر إلى محدث، وينتفي عنه للغنى ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً **(و)** استغناؤه جلّ وعزّ عن كل ما سواه يوجب له تعالى **(البقاء)** وهو عبارة عن انتفاء العدم اللاحق للوجود لأنه لو أمكن أن يلحقه العدم لكان جائز الوجود، والجائز لا يكون وجوده إلاّ حادثاً فيفتقر إلى محدث وينتفي عنه الغنى، ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً **(و)** استغناؤه جلّ وعزّ عن كل ما سواه يوجب له تعالى **(المخالفة للحوادث)** أي

عدم المماثلة للحوادث في الذات والصفات والأفعال، لأنه لو ماثل شيئاً منها لكان حادثاً مثلها فيفتقر إلى محدث، والافتقار ينافي الاستغناء، ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً، **(و)** استغناؤه جلّ وعزّ عن كل ما سواه يوجب له تعالى **(القيام بالنفس)** الذي هو الاستغناء عن المحل والمخصّص لأنه لو افتقر إلى محل أو مخصّص لم يكن غنياً، ونفي الغنى عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً، لا يقال القيام بالنفس هو الاستغناء فكيف يستدلّ على الشيء بنفسه؟ لأنا نقول القيام بالنفس خاص بالاستغناء عن المحل والمخصص فقط والاستغناء عن كل ما سواه أعم والاستدلال بالأعم على الأخص صحيح.

(و) استغناؤه عن كل ما سواه يوجب له تعالى **(التنزّه)** أي التحاشي والتباعد، **(عن النقائص)** جمع نقيصة وهي الخصلة الدنيئة لأنه لو لم يكن منزهاً عن النقائص لاتّصف بها فيحتاج إلى من يدفع عنه النقائص والاحتياج ينافي الاستغناء، ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً **(ويدخل في ذلك)** أي في وجوب التنزّه عن النقائص **(وجوب السمع له تعالى و)**وجوب **(البصر و)**وجوب **(الكلام)** ووجوب كونه سميعاً وبصيراً ومتكلماً، لأنّ وجود المعاني يستلزم وجود المعنوية فجعله ما يندرج تحت الاستغناء عن الصفات الواجبة إحدى عشرة صفة واحدة نفسية، وهي الوجود بأربعة سلبية وهي القدم والبقاء، والمخالفة، للحوادث والقيام بالنفس، وثلاثة معاني وهي السمع، والبصر، والكلام، وثلاثة معنوية وهي كونه سميعاً وبصيراً ومتكلماً.

وإذا ثبتت هذه الصفات انتفت أضدادها وهي إحدى عشرة أيضاً **(إذ)** تعليلية بمعنى لأجل **(لو لم تجب له هذه الصفات)** الإحدى عشر وانتفت أضدادها **(لكان محتاجاً إلى المحدث)** هذا استدلال على وجوب الوجود، والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وأحد جزأي معنى القيام بالنفس الذي هو الاستغناء عن المخصّص يعني لو انتفت هذه الصفات لكان محتاجاً إلى المحدث واحتياجه تعالى محال لثبوت الغنى له تعالى عقلاً، ونقلاً، وقوله **(أو المحل)** هذا استدلال على وجوب الجزء الثاني من معنى القيام بالنفس، وهو الاستغناء عن المحل يعني أنه لو لم يكن مستغنياً عن المحل لكان محتاجاً له، والاحتياج ينافي الاستغناء، ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لوجوبه له عقلاً

ونقلاً **(أو من يدفع عنه النقائص)** وهذا استدلال على وجوب التنزّه عن النقائص، ومن جملة النقائص أضداد السمع، والبصر، والكلام لأنه لو لم يكن منزهاً عن النقائص لكان محتاجاً إلى من يدفع عنه النقائص والاحتياج ينافي الاستغناء، ونفي الاستغناء عن الله تعالى محال لثوبته عقلاً ونقلاً.

وقوله: لو لم تجب له الصفات ملزوم لكان محتاجاً إلى المحدّث، أو المحل، أو من يدفع عنه النقائص لازم له بيان الملازمة بينهما لأنه لا واسطة بين نفي هذه الصفات وثبوت الاحتياج إلى ما ذكر الاستثنائية لكن احتياجه محال بيانها لثبوت الاستغناء له تعالى عقلاً ونقلاً.

(ويؤخذ) أي يفهم ويعلم **(منه)** أي من وجوب استغنائه جلّ وعزّ عن كل ما سواه **(تنزّهه)** محاشاته وتباعده، **(تعالى عن الأغراض)** جمع غرض أي البواعث لمراعاة المصالح، ودفع المفاسد **(في أفعاله)** أي الإيجاد والإعدام، والإعزاز، والإغناء، والإفقار، والإحياء، والإماتة، **(وأحكامه)** المراد بها الأحكام الشرعية الإيجاب والندب، والتحريم والكراهة والإباحة، **(وإلاّ)** بأن لم يتنزّه عن الأغراض في أفعاله وأحكامه **(لزم افتقاره)** أي احتياجه **(إلى ما يحصل به غرضه)** أي حاجته لما ثبت في الشاهد، أن كل من له غرض في شيء يحتاج إلى ما يحصل به غرضه لكن احتياجه تعالى ينافي الاستغناء، ونفي الاستغناء عنه تعالى محال لثبوته له عقلاً، ونقلاً، وإليها أشار بقوله:

(كيف) اسم استفهام بمعنى التعجّب والإنكار يتصوّر افتقاره وانتفاء استغنائه **(وهو جل وعلا الغني عن كل ما سواه)** وإلاّ بأن لم يتنزّه عن الأغراض في أفعاله وأحكامه ملزوم لزم افتقاره إلى ما يحصل غرضه لازم له بيان الملازمة بينهما لما ثبت في الشاهد أن من له غرض في شيء يحتاج إلى ما يحصل به غرضه الاستثنائية لكن احتياجه تعالى محال بيانها كيف وهو جلّ وعلا الغني عن كل ما سواه، وأشار إلى نفي القسم الثاني من قسمي الأغراض وهو إذا كان الغرض لمصلحة عائدة إلى خلقه فقال:

(وكذا يؤخذ منه) أي من استغنائه جلّ وعزّ عن كل ما سواه **(أيضاً أنه لا يجب عليه تعالى فعل شيء من الممكنات)** إيجاداً وإعداماً **(ولا تركه)** أي عدم فعله **(إذ)** تعليلية بمعنى لأجل **(لو وجب عليه تعالى فعل شيء)**، أي بعض **(منها) أي من الممكنات (عقلاً)** لا مفهوم لقوله عقلاً وكذا لا يجب عليه تعالى

فعل شيء منها شرعاً إذ لا آمر ولا ناهي غيره **(كالثواب مثلاً)** هذا مثال لقوله لو وجب عليه تعالى فعل شيء منها عقلاً، ودخل تحت الكاف العقاب والصلاح والأصلح وبعثه الرسل عليهم الصلاة والسلام، فهذه كلها لا تجب خلافاً للمعتزلة **(لكان جلّ وعزّ مفتقراً إلى ذلك الشيء)** الواجب عليه فعله **(ليكتمل به غرضه)** أي بذلك الشيء الواجب **(إذ)** تعليلية أي لأجل **(لا يجب في حقه تعالى إلاّ ما هو كمال له)** لكن احتياجه محال لأنّ احتياجه ينافي الاستغناء [فهو] محال **(كيف)** اسم استفهام إنكاري بمعنى التعجّب أي كيف يتصوّر عقلاً احتياجه **(وهو جلّ وعلا الغني عن كل ما سواه)** بدليل العقل والنقل، قوله: لو وجب عليه تعالى فعل شيء منها عقلاً، ملزوم لكان جلّ وعزّ مفتقراً إلى ذلك الشيء ليتكمل به لازم، بيان الملازمة بينهما إذ لا يجب في حقه تعالى إلاّ ما هو كمال له الاستثنائية لكن احتياجه محال بيانها كيف وهو جلّ وعلا غني عن كل ما سواه، وإذا بطل احتياجه بطل وجوب شيء عليه، وإذا بطل وجوب شيء عليه وجب أن فعل الممكنات أو تركها جائز في حقه تعالى، وهو المطلوب.

ولمّا فرغ رضي الله عنه من ذكر ما يندرج من العقائد تحت الاستغناء، شرع يتكلم على ما يندرج من العقائد تحت الافتقار فقال:

(وأمّا افتقار) أي احتياج **(كل ما سواه إليه فهو يوجب)** أي يستلزم **(له تعالى)** عقلاً **(الحياة)** يريد كونه حياً إذ لو لم يتّصف بالحياة لمّا افتقر إليه شيء لأنّ الميت لا يوجد شيئاً ولا يفتقر إليه شيء، ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً، أمّا النقل فقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وأمّا العقل فبرهان الوحدانية لأنه دل على أنه لا إله غيره **(و)** وأمّا افتقار كل ما سواه إليه فيوجب له تعالى **(عموم تعلّق القدرة)** يعني أنه تجب له القدرة، وعموم تعلّقها بجميع الممكنات فلو لم تكن له قدرة عامة التعلّق لاتّصف بالعجز ولو كان عاجزاً لما افتقر كل ما سواه إليه فيوجب له تعالى **(والإرادة)** وعموم تعلقها بجميع الممكنات إذ لو لم تكن له إرادة عامة التعلّق لاتّصف بالكراهة، ولو كان كارهاً لما افتقر إليه شيء، ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته عقلاً ونقلاً **(و)** أمّا افتقار كل ما سواه إليه فيوجب له تعالى **(والعلم)** وعموم تعلّقه بجميع المعلومات لأنه لو اتّصف بالجهل لما افتقر إليه شيء،

ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً، وثبوت هذه الصفات يستلزم المعنوية وهي كونه قادراً، وكونه مريداً، وكونه عالماً، **(إذ)** تعليلية بمعنى لأجل أنه **(لو انتفى شيء)** أي بعض **(منها)** أي من هذه الصفات، أو مطلب من مطالبها وأحرى لو انتفى جميعها **(لما أمكن)** أي لما جاز **(أن يوجد شيء من الحوادث)** والعلّة في ذلك استحالة وجود المتوقف بدون المتوقّف عليه **(فلا يفتقر إليه شيء)**.

لأنّ علّة الافتقار الإمكان والحدوث فإذا انتفى شيء منها لما افتقر إليه شيء **(كيف)** يتصوّر نفي الافتقار إليه **(وهو جلّ وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه)** ابتداء بالإيجاد ودواماً بالإمداد. قوله: لو انتفى منها، ملزوم لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث، لازم له بيان الملازمة بينهما لاستحالة وجود المتوقف بدون المتوقف عليه، الاستثنائية لكن نفي الحوادث محال بيانها المشاهدة فحينئذٍ بطل نفي الافتقار إليه ولذلك قال المصنّف: كيف وهو جلّ وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه **(و)** افتقار كل ما سواه إليه جلّ وعلا **(يوجب)** أي يستلزم **(له تعالى أيضاً الوحدانية)** في الألوهية أي لا إله معه في الألوهية **(إذ)** تعليلية بمعنى لأجل **(لو كان)** أي وجد **(معه ثان)** أي شريك، **(في الألوهية)** عام القدرة والإرادة، **(لما افتقر)** أي احتاج **(إليه شيء)** أي بعض **(ل)** أجل **(لزوم عجزهما حينئذٍ)** أي حين إذا فرض وجودهما معاً، ويثبت العجز لهما سواء اتفقا أو اختلفا، أو اقتسما، لكن كونه لا يفتقر إليه شيء باطل لما سبق من وجوب افتقار كل ما سواه إليه ولذا قال **(كيف وهو جلّ وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه)** ابتداء ودواماً وثنّى المصنّف الضمير بقوله عجزهما لدفع توهّم أنّ إله العالم هو الذي يلزم عجزه لا الثاني المقدّر مع أن عجز الإلهين معاً لازم لتعددهما، وأفرد الضمير في قوله لما افتقر إليه شيء لأنّ كلامه على إثبات إله واحد ولو ثناه لتوهم على إثبات إلهين قوله: إذ لو كان معه ثان في الألوهية ملزوم لما افتقر إليه شيء لازم له بيان الملازمة بينهما للزم عجزهما، حينئذٍ الاستثنائية لكن نفي الافتقار إليه محال بيانها كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ما سواه أي غيره بدليل العقل والنقل.

(ويؤخذ) أي يفهم ويعلم **(منه)** أي من افتقار كل ما سواه إليه **(أيضاً)** أي ثانياً **(حدث العالم)** بفتح اللام اسم لكل ما سوى الله تعالى من سائر أجناس

الموجودات (**بأسره**) أي بأجمعه مأخوذ من سور البلدة، وهو المحيط بها فكذلك الحدوث محيط بجميع العالم من أعيان، أي أجرام وأعراض وغيرهما، إن قدر أنّ العالم ما ليس بجرم، ولا عرض، كما زعمه الفلاسفة (**إذ**) تعليلية أي لأجل أنه (**لو كان**) أي لو وجد (**شيء**) أي بعض (**منه**) أي من العالم (**قديماً**) أي لم يسبق وجوده عدم (**لكان ذلك الشيء**) المفروض قدمه واجب الوجود لا يقبل العدم لا سابقاً، ولا لاحقاً ويكون (**مستغنياً عنه تعالى**) لوجوده وحصوله وتحصيل الحاصل محال إذ كونه لا يقبل العدم سابقاً، ولا لاحقاً دليل على عدم افتقاره إلى مخصّص فيكون غنياً عنه تعالى محال لأنه لو استغنى البعض، لاستغنى الكل للتماثل وغنى كل الممكنات عنه تعالى محال لوجوب افتقار كل ما سواه إليه وإليه أشار بقوله (**كيف**) يتصور عقلاً غنى شيء عنه تعالى (**وهو جلّ وعلا الذي يجب**) عقلاً (**أن يفتقر**) أي يحتاج، (**إليه كل ما سواه**) بدليل العقل والنقل.

واعلم أنّ من قال بقدم شيء من العالم أو ببقائه، أو شك في ذلك كان كافراً بالإجماع. قوله: لو كان شيء منه قديماً ملزوم لكان ذلك الشيء مستغنياً عنه تعالى لازم له بيان الملازمة بينهما لوجوده وحصوله الاستثنائية، لكن استغناء الشيء عنه تعالى محال بيانها كيف وهو الذي يجب أن يفتقر إليه كل ما سواه.

(**ويؤخذ**) أي يفهم ويعلم، (**منه**) أي من افتقار كل ما سواه إليه جلّ وعلا (**أيضاً**) أي ثانياً (**أنه لا تأثير**) أي لا إيجاد ولا إعدام (**لشيء**) أي بعض (**من الكائنات**) جمع كائنة، وهي الموجودات بعد العدم مطلقاً لا تأثير لها سواء كانت أسباباً عادية أو غيرها (**في أثر ما**) أي أي أثر كان، ولو قلّ فلا تأثير للنار في الإحراق ولا للطعام في الشبع، ولا للماء في الري، ولا لغير ذلك من الأسباب العادية وغيرها (**وإلاّ**) بأن كان لشيء من الأسباب العادية وغيرها تأثير ما (**لزم أن يستغني ذلك الأثر عن مولانا جلّ وعز**) ويفتقر لمن أثر فيه وذلك محال لأنه لو استغنى البعض لاستغنى الكل وذلك ينافي الافتقار إليه تعالى، ونفي الافتقار إليه تعالى محال لثبوته له عقلاً ونقلاً وإلى بطلانه أشار بقوله (**كيف وهو جلّ وعلا الذي يفتقر إليه كل ما سواه**) أي غيره (**عموماً**) في جميع الذوات (**وعلى كل حال**) في جميع الصفات كذا أجاب رضي الله عنه، حين

سئل عن ذلك ويحتمل عموماً سواء كان أجراماً، أو أعراضاً، أو غيرهما إنّ قدر أن في العالم ما ليس بجرم ولا عرض كما يزعمه الفلاسفة وعلى كل حال ابتداء ودواماً.

(هذا) أي الأخذ من الانتقال **(إن قدرت)** أي فرضت **(أن شيئاً)** أي بعضاً، **(من الكائنات)** أي الممكنات، **(يؤثر)** أي يفعل **(بطبعه)** أي بحقيقة ذاته فإنه يؤخذ بطلانه من الافتقار، **(وأمّا إن قدرته)** أي فرضته **(مؤثراً بقوة جعلها الله تعالى فيه)** لا بطبعه إنما يؤخذ بطلانه من الاستغناء **(كما يزعمه)** أي يعتقده، **(كثير من الجهلة)** أي جهلة المؤمنين قال ابن دهاق وقد تبع الفيلسوفي على هذا الاعتقاد كثير من عامة المؤمنين، والحاصل أن من اعتقد أنّ تلك الأسباب تؤثّر في ما قارنها بطبع أو علّة فلا خوف في كفره ومن اعتقد أنها تؤثّر بقوة جعلها الله فيها فهو فاسق مبتدع، وفي كفره قولان والراجح أنه فاسق ومبتدع.

وأمّا من اعتقد أنها لا تؤثّر بطبعها، ولا بقوة أودعها الله فيها وزعم أن التلازم بينها وبين ما قارنها أمر عقلي ولا يصح فيه التخلّف فهو جاهل بحقيقة الحكم العادي، وربما جره جهله إلى الكفر أي إذا أنكر نحو معجزات الأنبياء والبعث، لأنها كلها خلاف العادة.

وأما من اعتقد أنها لا تؤثّر بطبعها ولا بقوة جعلها الله تعالى فيها، وزعم أنّ التلازم بينهما وبين مسبباتها أمر عادي يصحّ فيه التخلّف فهذا هو المؤمن المحقق الإيمان الذي ينجو بفضل الله تعالى من مهالك الدنيا والآخرة.

(فذلك) أي تأثير شيء من الكائنات بقوة جعلها الله تعالى فيه **(محال)** أي ممتنع عقلاً **(أيضاً لأنه يصير حينئذٍ)** أي حين فرضنا التأثير للكائنات بالقوة المودعة فيها **(مولانا)** أي حاكمنا، وناصرنا، وسيدنا، **(جلّ وعزّ مفتقراً)** أي محتاجاً **(في إيجاد بعض الأفعال إلى واسطة)** تلك القوة، **(وذلك)** أي افتقاره إلى واسطة **(باطل ل)** أجل، **(ما)** أي الذي **(عرفت)** أي فهمت وعلمت قبل **(من وجوب استغنائه جل وعلا عن كل ما سواه)** أي غيره **(فقد)** الفاء سببية عمّا قبلها أي بسبب حفظك وفهمك لما قدمناه لك **(بان)** أي ظهر **(لك)** الخطاب عائد على المكلّف **(تضمن)** أي التزام **(قوله لا إله إلاّ الله)** تقدم قول المؤمن لا إله إلاّ الله(للأقسام) أي الأنواع **(الثلاثة التي يجب على المكلّف معرفتها)** أي اعتقادها بالدليل وربط القلب بها **(في حق مولانا)** أي سيدنا، **(جلّ)** أي تنزّه عن

كل نقص، **(وعزَّ)** انفرد بكل كمال **(وهي ما يجب في حقه تعالى)** أراد بذلك العشرين الواجبة **(وما يستحيل)** أراد بذلك العشرين المستحيلة، **(وما يجوز)** أراد بذلك فعل كل ممكن أو تركه لإخفاء في صدق ما ذكره وتتبع كلامه بالاستقرار يشهد له وليس الخبر كالعيان.

ولمّا انتهى الكلام على ما يستلزم صدر كلمة التوحيد وهي لا إله إلاّ الله، شرّع الكلام على ما يستلزمه عجزها فقال **(وأمّا قولنا)** معاشر المؤمنين **(محمد رسول الله ﷺ، فيدخل فيه الإيمان)** أي التصديق يعني أنّ قول المؤمن لا إله إلاّ الله محمد رسول الله يدخل فيه الإيمان، أي التصديق، **(بسائر الأنبياء)** أي جميع الأنبياء أي التصديق بوجودهم، وأنهم من عباد البشر أكرمهم الله تعالى بهذه الرتبة التي لا يصل إليها أحد غيرهم، وأنهم معصومون من الصغائر والكبائر، كما تقدّم أوّلهم السيد آدم وآخرهم سيدنا ومولانا محمد ﷺ، وبه ختم الله النبوة كما قال الله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ عليهم الصلاة والسلام، ويجب تعظيمهم وتوقيرهم وأنّ من استخفّ بأحد منهم قتل كفراً إن لم يتب إجماعاً وحد إن تاب عند المالكية، ويجب الإيمان تفصيلاً بمن اشتهر منهم اسمه بالكتاب والسنّة، كمحمد، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، وأيوب، ويعقوب، ويوسف، وغيرهم.. وإجمالاً لمن لم يشهر بأن تعتقد أنّ كل ما في علم الله من نبي فهو حق. واختلف هل يعلم عدد الأنبياء والرسل أم لا، وقيل لا يعلم عددهم لقوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء وارتضاه إبراهيم اللقاني وقيل يعلم عدد الأنبياء والرسل، لما في صحيح ابن حبان من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله كم الأنبياء قال: «مائة ألف نبي وأربعة وعشرون ألفاً»، قلت يا رسول الله كم الرسل منهم قال: «ثلاثمائة وثلاثة عشر جم غفير»[1]، وفي رواية أربعة عشر، وفي رواية خمسة عشر، أولو العزم منهم خمسة على ما ذكره ابن عطية: محمد، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى صلاة الله وسلامه عليهم أجمعين، وزاد الكشاف خمسة يعقوب وإسحاق، ويوسف، وداود، وأيوب، ونظم العشر [محمد بن إبراهيم بن خليل] التتائي [المالكي] في شرح الرسالة فقال:

---

(١) رواه البيهقي في سننه الكبرى، باب مبتدأ الخلق، حديث رقم (١٧٤٨٩) [٩/ ٤].

محمد إبراهيم موسى كليمه نوح وعيسى هم أولو العزم فاعرف
داوود أيوب يعقوب يوسف و إسحاق ذو صبر على الذبح فاكتف

قوله إسحاق بناء على أنه الذبيح وهو المنصوص لمالك وجماعة من العلماء، وصحّح الشافعي أنه إسماعيل ورجحه أيضاً والوحي إلى جميع الأنبياء في المنام إلاّ أولو العزم فإنه يوحى إليهم يقظة، ومنام الأنبياء كاليقظة لأنهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، كما في الحديث الصحيح.

(والملائكة عليهم الصلاة والسلام) أي فيدخل في قولنا محمد رسول الله ﷺ، الإيمان بسائر الملائكة ومعنى الإيمان بهم التصديق بوجودهم، وأنهم مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وأنهم سفراء بين الله، بين خلقه متصرفون فيهم كما أذن لهم صادقون فيما أخبروا به، وأنهم بالغون من الكثرة ما لا يعلمه إلاّ الله تعالى قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ وقال ﷺ: «أطت السماء وحق لها أن تئط ما فيها موضع قدم إلاّ وفيه ملك ساجد أو راكع»[1] وفي رواية موضع كف، وفي رواية موضع شبر قوله: أطت بفتح الهمزة أي صوّتت وحنّت من ثقل ما عليها من ازدحام الملائكة، وقال بعضهم: هذا ضرب مثل، وإعلام بكثرة الملائكة، وإن لم يكن ثمّ أطيط حقيقة، قال بعض المحققين والأول أولى لأنه جائز أن يخلق الله إدراكاً وصوتاً فيها،

ويجب الإيمان بهم تفصيلاً في من اشتهر وعلم من الكتاب والسنّة، كجبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وعزرائيل، ومالك ورضوان، ومنكر ونكير، ورقيب وعتيد، جبريل صاحب الوحي للأنبياء، وإسرافيل موكّل بالروح والنفخ في الصور، وميكائيل موكّل بالأرزاق والأمطار والبحار، وعزرائيل بقبض الأرواح ورقيب كاتب الحسنات، وعتيد كاتب السيئات، ورضوان خازن الجنان، ومالك خازن النيران، ومنكر ونكير موكّلان بسؤال الأموات، ما عدا هؤلاء يجب الإيمان بهم إجمالاً بأن يعتقد المكلّف أنّ كل ما في علم الله من

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك، تفسير سورة هل أتى على الإنسان، حديث رقم (٣٨٨٣) [٢/ ٥٥٤] وفيه (موضع أربع أصابع) بدل (موضع قدم) ورواه الترمذي في سننه، باب في قول النبي ﷺ لو تعلمون..، حديث رقم (٢٣١٢) [٤/ ٥٥٦] ورواه غيرهما.

ملك فهو حق وسابّ الملائكة كساب الأنبياء، يقتل سابهم.

(والكتب السماوية)، أي ويدخل في قولنا محمد رسول الله ﷺ، الإيمان بالكتب السماوية، ومعنى الإيمان بها التصديق بها، ونعتقد أنها كلام الله أي دالة على كلامه القديم القائم بذاته، وأن ما فيها حق وصدق، أنزلها على بعض رسله. ويجب تفصيلاً معرفة أربعة وهي: القرآن على نبينا محمد، والتوراة على النبي موسى، والإنجيل على النبي عيسى، والزبور على النبي داوود، ما عدا هؤلاء الأربعة يعتقدها على الجملة، ولا يعلم عددها إلاّ الله تعالى. وقال بعضهم وجملتها مائة كتاب أربعة كتب وخمسون على شيث، وثلاثون على إدريس، وعشرة على إبراهيم، وعشرة على موسى، قبل التوراة، ثمّ التوراة والزبور والفرقان والإنجيل، وسمّيت سماوية لأنّ جبريل أتى بها من جهة السماء والله سبحانه يستحيل عليه الجهات.

(واليوم الآخر) أي ويدخل في قولنا محمد رسول الله ﷺ، الإيمان باليوم الآخر أي التصديق به، وبما اشتمل من البعث لعين هذه الأجساد لا لمثلها قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ وَعْدًا عَلَيْنَآ﴾ ومن جملة ما اشتمل عليه الحشر، وهو سوق الناس إلى المحشر وهو موضع الوقوف والحوض، والميزان، وإعطاء كتب الحسنات والسيئات، والشفاعة وغير ذلك ممّا هو مفصل في الكتاب والسنّة وتآليف العلماء.

ثمّ بيّن رضي الله عنه وجه دخول الإيمان بما ذكر تحت قولنا محمد رسول الله بقوله **(لأنه)** أي النبي **(عليه الصلاة والسلام جاء)** مرسلاً من الله **(بتصديق معاني ذلك كله)** أي أنّ ذلك حق ويحتمل أن يكون معناه جاء مكلّفاً لنا بتصديق جميع ذلك كله، وهذا هو الظاهر لأنّ تصديقنا بهذا مكلفون به فمن لم يصدق بواحد ممّا ذكر لم يكن مؤمناً لأن أركان الإيمان ستة الإيمان بالله، والإيمان بالأنبياء، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالكتب السماوية، والإيمان باليوم الآخر، والإيمان بالقدر، فيعتقد أن كل ما وقع من خير أو شر بإرادة الله وقدرته تعلّق به علمه قبل وجوده.

(ويؤخذ) أي يفهم **(منه أيضاً)** أي من قولنا محمد رسول الله **(وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام)** أي مطابقة، خبرهم للواقع وإضافة الرسول إلى الله تقتضي وجوب صدقه **(واستحالة الكذب عليهم)** وإنما أخذ ذلك من

قولنا محمد رسول الله لأنّ الإيمان بالرسالة الواجبة بشهادة ما لا يحصى من المعجزات توجب شرعاً الإيمان برسالتهم لأنه جاء بتصديقهم **(وإلاّ)** بأن لم يصدقوا، **(لم يكونوا رسلاً أمناء)** جمع أمين **(لمولانا العالم بالخفيات)** وهي مشكلات الأمور وغوامضها، بالنسبة للمخلوقين، وأمّا بالنسبة إليه تعالى بجميع المعلومات تفصيلاً **(جل)** أي عظم **(وعز)** أي قهر وغلب قوله، **(واستحالة فعل المنهيات كلها)** أي يؤخذ من قولنا محمد رسول الله ﷺ، أنّ المنهيات كلها مستحيلة على الأنبياء سواء كانت نهي تحريم، أو كراهة، **(لأنهم)** أي الرسل عليهم الصلاة والسلام، **(أرسلوا)** أي أرسلهم الله تعالى **(ل)** أجل أن **(يُعْلِمُوا الخلق)** أي المبعوثين إليهم **(بأقوالهم)** كبيانهم للحلال والحرام **(وأفعالهم)** كصلاتهم وطوافهم، وسعيهم، وأكلهم، وشربهم **(وسكوتهم)** يعني إن فعل أحد من الناس فعلاً وعلم به الرسول أو بلغه وسكت عنه، وأقرّه عليه ولم ينكر، على الفاعل فنستدلّ بسكوته أنه جائز لنا فنفعله، وإن كان من جنس العادات فمطلوب إمّا وجوباً، وإمّا ندباً، وإن كان من جنس العبادات فمباح لأنهم عليهم الصلاة والسلام، لم يقرّوا أحداً على باطل **(فيلزم أن لا يكون في جميعها)** أي أقوالهم وأفعالهم وسكوتهم **(مخالفة لأمر مولانا جلّ وعز)** بل هو موافق لأمره **(الذي اختارهم)** أي اصطفاهم بالرسالة **(على جميع خلقه)** واختياره لهم يستلزم وصفهم بالصدق والأمانة، ويؤخذ من قوله اختيارهم الخ.. تفضيل الأنبياء على الملائكة، وهو قول الجمهور، وذهب المعتزلة وبعض أهل السنّة تفضيل الملائكة على الأنبياء، وهذا الخلاف في ما عدا نبينا محمداً ﷺ، وأمّا هو فلا خلاف في أنه أفضل من جميع الخلق على الإطلاق، ونقل الأئمة عليه الإجماع، وما وقع للزمخشري من تفضيل جبريل على نبينا محمد ﷺ، غلط فاحش، ولذا قال بعض المغاربة جهل الزمخشري مذهبه لأنه بالاتفاق منّا ومن المعتزلة أنه ﷺ، أفضل من جميع الأنبياء ومن جميع الملائكة قال في الإضاءة:

وانعقد الإجماع أنّ المصطفى ... خير خلق الله والخلف انتفى
وما نحا الكشاف في التكوير ... خلاف إجماع ذوي التنوير

قوله الكشاف أي صاحب الكشاف، وهو الزمخشري والكشاف تفسير على القرآن قوله **(وأمنهم)** أي جعلهم أمناء **(على سر)** أي خبر **(وحيه)** أي أمينه وحامله جبريل عليه السلام، ويحتمل أن يريد بقوله وحيه الموحى إليهم به من

كتاب وسنّة **(ويؤخذ)** أي يفهم **(منه)** أي من قولنا محمد رسول الله **(جواز الأعراض البشرية عليهم)** صلاة الله وسلامة عليهم قوله: الأعراض البشرية، من مرض غير مخل بهم، ولا منفر وحاجة طعام وشراب ونحوها، فسيدنا محمد ﷺ، إنما أضفنا له الرسالة ولم نضف له الألوهية حتى تكون الأعراض البشرية حقه محالة، وكذلك غيره من الأنبياء والرسل **(إذ ذاك)** يعني العرض البشري **(لا يقدح)** أي لا ينقص **(في رسالتهم)** أي ونبوتهم، وأراد بالرسالة ما يعم النبوة **(وعلو منزلتهم عند الله تعالى)** أي لا يقدح في علو منزلتهم **(بل ذاك)** ممّا ذكرنا من الأعراض البشرية **(ممّا يزيد فيها)** أي في منزلتهم عند الله تعالى هذا راجع لعلو منزلتهم، ورسالتهم فلا يزيد فيها ما ذكر من الأعراض **(فقد)** للتحقيق **(اتّضح)** أي ظهر **(لك)** أيها الصالح للخطاب **(تضمن)** أي التزام **(كلمتي الشهادة)** وهي لا إله إلاّ الله محمد رسول الله **(مع قلّة حروفها)** وعدد حروفها أربعة وعشرون حرفاً **(لجميع ما)** أي الذي **(يجب)** شرعاً **(على المكلّف)** وهو بالغ العاقل الذي بلغته الدعوة **(معرفته)** يعني ما يجب عليه **(من)** لبيان الجنس **(عقائد الإيمان)** أي معتقداته من الواجب والمستحيل والجائز، **(في حقه تعالى)** أي يعرف ما يجب، وما يستحيل عليه، وما يجوز **(وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام)** أي ما يجب له، وما يستحيل، وما يجوز معنى تضمّن هذه الكلمة جميع العقائد احتواؤها عليها، ولا شك في احتوائها على جميع العقائد لأنه كلام حق شاهده معه.

(ولعلها) أي كلمة التوحيد وهي لا إله إلاّ الله محمد رسول الله ﷺ، إنما اختارها الشارع دون غيرها وجعلها علماً على الإيمان **(لـ)** أجل **(اختصارها)** أي قلّة لفظها مع كثرة معناها، والاختصار هو التعبير باللفظ القليل عن المعنى الكثير **(مع اشتمالها)** أي احتوائها **(على ما)** أي الذي **(ذكرناه)** من عقائد الإيمان، **(جعلها)** أي صيرها **(الشرع)** أي صاحب الشرع، وهو النبي ﷺ، والشارع حقيقة هو الله، وسمي النبي ﷺ، شارعاً لأنه مبلغ عن الله **(ترجمة)** أي مخبرة **(على ما)** أي الذي حصل **(في القلب)**، وهي اللحمة الصنوبرية، وقد يطلق على المعنى القائم بها، والمراد به هنا هو العقل، والصحيح أنّ العقل محله القلب **(من الاسلام)** أي الإيمان **(ولم يقبل)** أي الشارع **(من أحد)** أي من الثقلين **(الإيمان)** أي الإسلام، **(إلاّ بها)**.

واعلم أنّ المصنّف مشى على القول بأنّ الإيمان والإسلام، مترادفان وإليه ذهب جمهور الماتريدية، وبعض المحققين من الأشاعرة، ومذهب جمهور الأشاعرة أنهما متغايران، لأنّ مفهوم الإيمان شرعاً تصديق القلب بكل ما جاء به النبي ﷺ، ممّا علم من الدين الضرورة بمعنى إذعانه له، وتسليمه إياه. ومفهوم الإسلام شرعاً امتثال الأوامر، واجتناب النواهي لبناء العمل على ذلك الإذعان بالقلب وهما مختلفان وإن تلازما شرعاً بحيث لا يوجد مسلم ليس بمؤمن، ولا مؤمن ليس بمسلم والحق أنه إن أريد بالإسلام الإذعان بالقلب، والقبول والانقياد فهو مرادف للإيمان، وإن أريد به عمل الجوارح مثل الصلاة والصوم والحج ولفظ الشهادتين، وغير ذلك من الأعمال فهمْا متغايران لكنهما متلازمان شرعاً، وفسّر الإيمان بأنه حديث النفس التابع للمعرفة، والمراد بحديث النفس الإذعان والانقياد والقبول والتسليم الباطني كله معنى واحداً فصدق النبي ﷺ، في كل ما جدّ به من عند الله، ويسلم له ويذعن وينقاد له بقلبه، وهو تصديق خاص لا مجرّد نسبة النبي ﷺ، للصدق من غير انقياد وإذعان وقبول وتسليم، فعلى هذا الإيمان والإسلام مترادفان. **والحاصل** أنّ تصديق النبي ﷺ، في كل ما جاء به من عند الله فهو مع الإذعان بالقلب، والانقياد هو إسلام وإيمان، وأمّا عمل الجوارح كالصلاة، والصوم، والنطق بالشهادتين وغير ذلك فهو الإسلام قوله: ولم يقبل من أحد الإيمان إلاّ بها، أي من أحد كافر قادر على النطق بها. أما المسلم الذي ولد في الإسلام فإيمانه صحيح، وإن لم ينطق بها إلا أنه عاص بترك النطق لأنها تجب في العمر مرة واحدة. ولا يشترط في حق الكافر لفظ أشهد ولا النفي ولا الإثبات بل إن قال: الله واحد ومحمد رسوله كفى ذلك، كما قاله الأبّي خلافاً للإمام ابن عرفة. قال الشيخ عبد الباقي واقتصر الشيخ سالم على الآبي وهو يفيد قوته.

واعلم أن القول الراجح أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وأما النطق بالشهادتين فهو شرط في إجراء أحكام المسلمين عليه من الغسل والصلاة إذا مات والدفن في مقابر المسلمين وغير ذلك من الأحكام، فالكافر إذا صدق بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى إلاّ أن يكون بحيث لو طلب منه النطق يأبى فلا ينفعه تصديقه إلاّ أن يكون لا يقدر على النطق.

والحاصل أن الآبي الممتنع من النطق كافر والعاجز معذور (**فعلى العاقل**

أن يكثر من ذكرها) أي كلمة التوحيد وهي لا إله إلاّ الله محمد رسول الله فالإكثار مندوب وأتى بلفظ على للتأكيد فيكون الإكثار مندوباً مؤكداً إلا أنها لا تجب في العمر إلا مرة واحدة **(مستحضراً)** أي بقلبه **(لما)** أي الذي **(احتوت)** أي اشتملت **(عليه من عقائد الإيمان)** المتعلقة بالله والمتعلقة برسله من واجب ومستحيل وجائز **(حتى تمتزج مع معناها بلحمه ودمه)** المراد بلحمه لسانه ودمه أي قلبه والامتزاج هنا استحضاره معناها بقلبه وأن لا يفتر لسانه عن الذكر بها، فالامتزاج هنا مجاز لأن الامتزاج حقيقة لا يكون إلاّ في الأجرام دون المعاني **(فإنه)** أي الذاكر إذا أكثر منها **(يرى لها)** أي يبصر ويشاهد لها **(من الأسرار)** أي محاسن الأخلاق الدينية الباطنة كالزهد والتوكّل وهو ثقة القلب بالله تعالى والحياء بتعظيم الله تعالى وغير ذلك من الأمور الدينية **(والعجائب)** أي الكرامات الظاهرة التي تحصل لذاكرها وهذا كله إنما يحصل إذا ذكرها بقصد العبودية والإخلاص لله تعالى فيجب على الذاكر أن لا يقصد بعمله التشوّف للكرامات ولا غيرها وإلاّ كانت عبادته هباء منثوراً ولا يحصل له ما قصده **(إن شاء الله تعالى ما لا يدخل تحت حصر)** أي عدد وحساب **(وبالله التوفيق)** وهو خلق القدرة على الطاعة وضده الخذلان وهو القدرة على المعصية ولعزة وجود التوفيق ولقلّة المتصف به لم ترد في القرآن العظيم إلاّ مرة واحدة في سورة هود عليه السلام وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ ولكل شيء مظنة ومظنة التوفيق معرفة الله تعالى وأكل الحلال لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، ولقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ والطيبات الحلال **(لا رب غيره)** أي لا ملك لنا سواه **(ولا معبود سواه)** أي غيره.

(نسأله) أي نطلب منه تعالى بتذلّل وخضوع إذ السؤال معناه الطلب، ويكون من الأدنى للأعلى عكس الأمر، ومن المتساويين التماس، وقوله: نسأله أي معاشر المؤمنين، ويحتمل أن تكون النون للعظمة على جهة الشكر لا على طريق التعظّم على الناس، والتكبر المنهي عنه فكأنه يقول: أسأل الله الذي عظمني بالنعم التي لا تحصى أن يختم لي ولأحبتي بالشهادة **(سبحانه وتعالى)** التسبيح هو التنزيه يقال سبّحت الله معناه نزهته عمّا لا يليق به **(أن يجعلنا)** أي يصيرنا **(وأحبتنا)** جمع حبيب بمعنى أي من يحبنا فيه كذا أجاب رضي الله عنه عن ذلك **(عند الموت)** أي قربه **(ناطقين بكلمتي الشهادة)** وهي لا إله إلاّ الله،

محمد رسول الله إن كنا قادرين على النطق، وأشار بذلك لقوله ﷺ: «من كان آخر كلامه [من الدنيا](*) لا إله إلاّ الله محمد رسول الله دخل الجنة»(١). **(عالمين بها)** إن كنا عاجزين عن النطق بها، وأشار به لقوله من مات، وهو يعلم أنّ لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، دخل الجنة ويحتمل ناطقين عالمين بها أي عارفين بمعناها.

(وصلى الله) بلفظ الخبر، ومعناه الطلب، وهي خبرية لفظاً إنشائية معنى، والتقدير اللهم صلّ **(على سيدنا)** السيد هو المالك الكامل المحتاج إليه **(ومولانا)** أي ناصرنا وملاذنا **(محمد)** عطف بيان أو بدل، من سيدنا وهو اسمه ﷺ، سمّاه به جده عبد المطلب لموت أبيه قبل ولادته بإلهام من الله تعالى، وتفاؤلاً بأن يكثر حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة **(عدد ما ذكره الذاكرون)** من الذكر الذي لا يعلم عدده إلاّ الله تعالى **(و)** عدد ما **(غفل عن ذكره الغافلون)** أي عدد غفلة الغافلين عن ذكره فالضمير عائد إلى الله تعالى، والمعنى وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله عدد الذكر الذي ذكر الله به الذاكرون، وعدد الغفلة التي غفلها الغافلون عن ذكر الله تعالى، ويحتمل عود الضمير إلى النبي ﷺ، والأول أقرب، ويحتمل عود الضمير في ذكره إلى الله، وقوله: وغفل عن ذكره للنبي، لأنّ الذاكرين لله أكثر من الذاكرين للنبي، والغافلين عن ذكر النبي أكثر من الغافلين عن الله، وارتضى هذا بعض المشايخ لأن المطلوب كثرة الصلاة على النبي ﷺ.

(ورضي الله تعالى عن أصحاب رسول الله) والرضا بمعنى الإنعام والجملة خبرية لفظاً دعائية معنى، وكأنه يقول: اللهم ارض عن أصحاب رسول الله أجمعين أي أنعم عليهم، والمراد بأصحاب رسول الله كل من كان صحابياً في نفس الأمر، والصحابي من اجتمع بالنبي ﷺ، مسلماً في حياته ومات على ذلك سواء طال اجتماعه به أو لم يطلّ بخلاف التابعي مع الصحابي فلا بدّ من طول اجتماعه بالصحابي حتى يسمّى تابعياً والصحابة كلهم عدول بإجماع من يعتد به

(*) لم ترد في الحديث.

(١) رواه الحاكم في المستدرك، كتاب الجنائز، حديث رقم (١٢٩٩) [١/٥٠٣]. وأبو داود في سننه، باب التلقين، حديث رقم (٣١١٦) [٣/١٩٠]. ورواه غيرهما.

من لابس الفتن التي وقعت بهم، ومن جانبها لأنهم مجتهدون من أصاب منهم فله أجران، ومن لم يصب فله أجر واحد.

وأفضلهم العشرة المبشرين بالجنة، وأفضلهم الخلفاء الأربعة أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ عثمان، ثمّ علي، ثمّ بقية العشرة، وهم طلحة، والزبير، وسعد، وسعيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عوف، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، ثمّ أهل بدر وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر، وفي رواية أربعة عشر ثمّ أهل أُحد وهم سبعمائة ثمّ أهل بيعة الرضوان وهم ألف وأربعمائة، وفي رواية خمسمائة ثمّ سائر الصحابة رضي الله عنهم **(و)** قوله **(أجمعين)** تأكيد.

(وعن التابعين) أي ورضي الله عن التابعين جمع تابعي، وهو من اجتمع بالصحابي مدة طويلة **(وتابع التابعين)** وهو من اجتمع بالتابعين الذين اجتمعوا بالصحابة كمالك وأهل عصره، وأفضل التابعين أويس القرني على الأصح كما أنّ أفضل التابعيات حفصة بنت سيرين على خلاف في المسألة قاله اللقاني وهؤلاء هم أهل القرون الثلاثة الفاضلة المشار إليهم بقول النبي ﷺ: «خيركم قرني ثمّ الذين يلونهم»[1]. المراد بقرن النبي ﷺ، الصحابة والذين يلونهم التابعون، والذين يلونهم تابعو التابعين قال سمران بن حصين لا أدري أقال رسول الله ﷺ، بقرنه مرتين، أو ثلاثة انتهى كلام عمران وإن كان قال مرتين دخل مالك وأقرانه، وخرج الشافعي وأقرانه، وإن كان قال ثلاث مرات بعد قرنه دخل الشافعي وأقرانه وقوله **(لهم)** أي الصحابة **(بإحسان)** يعني أنّ الرضا لمن اقتدى بهم بأفعالهم الحسنة قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ أي يوم الجزاء، وهو يوم القيامة، وخرج من ذلك من اتبعهم ببدعة وفسق كالحجاج ويزيد بن معاوية، وأشباههم فهم غير داخلين في الترضي.

(وسلام على جميع الأنبياء) جمع نبي وقد تقدّم معناه **(والمرسلين)** جمع رسول وتقدم معناه أيضاً، وهو من عطف الأخص على الأعم، لأنّ الرسول

---

(١) رواه البخاري في أبواب عدة منها: باب لا يشهد على شهادة جور..، -حديث رقم (٢٥٠٨) [٢/٩٣٨]، ورواه مسلم في صحيحه، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم..، حديث رقم (٢٥٣٣) [٤/١٩٦٢] ورواه غيرهما.

أخص، والنبي أعم **(والحمد لله رب)** أي سيد ومالك **(العالمين)** جمع عالم بفتح اللام، وهو كل ما سوى الله تعالى من سائر أجناس الموجودات وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

(تنبيه) قد وجد بنسخة الأصل فوائد ملحقة بهذا الشرح لها ارتباط بالكتاب استحسنا إثباتها بآخر الكتاب لعظم نفعها وها هي:

(تنبيه) قال الشيخ أحمد طاهر الغلاني: الجهل منه ما هو متّفق على كفر صاحبه، ومنه ما هو مختلف فيه، ومنه ما لا يلزم فيه شيء، وقد قسّمه القرافي في قواعده عشرة أقسام، وقد نظّمه يعني الغلاني بقوله:

الجهل أقسام لديهم عشرة ... حققها أولو العلوم المهره
أولها جهل جلال الرب ... ليس له عندهمو من عتب
والجحد للأسماء مثل العالم ... وهو كفر عند كل عالم
فإن يكن لم يعتد بل جهلا ... فالطبري كفره والغير لا
وجاهل ناف للمعاني ... أحكامها والخلف فيه أثبت
ومسند فعل العباد لهمو ... كالقدر الخلاف فيهمو
مثبّت للرب جلّ جسما ... أو جهة والخلف فيه يسمى
ولو أضاف مثل الاتحادي ... له فكفر ذا وفاق بادي
وموجب على إله أصلحا ... أو صالحاً والخلف فيه وضحا
وجاعل من المعاني كالبقاء ... هل أثم أو عكس ذاك المنتفى
وجاعل مثل إرادة اللطيف ... هادئة في أربع للكفر ضعيف
وجهل مثل الحشر والحساب ... والبعث ذا كفر بلا ارتياب
وجهل ما يجري به المقدور ... لخلق نهر ما بذا محذور

(فائدة) اعلم أنّ المعرفة على أربعة أقسام المعرفة الحقيقية، وهي معرفة الله تعالى بنفسه، والمعرفة العيانية، وهي معرفة أهل الجنة [لربهم] في الجنة، والمعرفة الكشفية، وهي معرفة الأولياء لربهم، والمعرفة البرهانية، وهي معرفة العلماء لربهم ا هـ دمشقي على الإضاءة.

(واعلم) أنّ الدواب التي تدخل الجنة من دواب أهل الدنيا عشرة نظمها بعضهم فقال:

براق شفيع الخلق ناقة صالح ... عجلاً لإبراهيم كبشاً لنجله
وهدهد بلقيس ونملة بعلها ... حمار عزيز كهف لمثله
وحوت ابن متى باقورة لمن ... يبر لأم في رخاء ومحله
فهذه عشرة في الجنان وغيرها ... يكون تراباً يوم حشر لمالكه

(فائدة) الجبال كلها في النار إلاّ خمسة أولها جبل مكة لأنّ فيه الكعبة، والثاني جبل طور سيناء لأنّ فيه قبر موسى عليه السلام، والثالث جبل الشام لأنّ فيه قبر آدم عليه السلام، والرابع جبل بيت المقدس لأنّ فيه ولد عيسى عليه السلام، والخامس جبل المدينة لأنّ فيه قبر محمد ﷺ، فمن لم يعرفها فهو جاهل، ومن عرفها دخل الجنة إن شاء الله اهـ.

(تتمة) اعلم أنّ أولاد الكفار الذين يدخلون الجنة، وكذا الحيوانات التي تدخل الجنة لا يرون الله اهـ من حاشية الصاوي.

(فائدة) أولاده ﷺ، الذكور ثلاثة عبد الله ويلقّب بالطيب والطاهر، والقاسم وإبراهيم والإناث أربعة زينيب ورقية وأُم كلثوم وفاطمة وكلهم من خديجة إلاّ إبراهيم، فمن مارية القبطية أهداها له المقوقس من مصر **(وقد جمع بعضهم زوجاته التي مات عنهن فقال)**:

توفي رسول الله عن تسع نسوة ... إليهن تعزى المكرمات وتنسب
فعائشة ميمونة وصفية وحفصة ... تتلوهن هند وزينب
جويرية مع رملة ثمّ سودة ... ثلاث وست نظمهن مهذب

(عماته ﷺ)

صفية وعاتكة وأُم حكيم، وبرة وأُميّة وأروى ولم يسلم سوى صفية على الأصح اهـ أجهوري.

(أعمامه ﷺ)

أعمامه صلّى عليه الله ... مع سلام طيب والاه
أولهم الحارث ذاك عمه ... أكبرهم منفرداً يؤمه
والثاني قل ضرار لالتباس ... والثالث الحبر هو العباس
فهاهما الاثنان قل أشقة ... والرابع المعروف ذاك حمزة

وخامس وسادس منقول ... عبد مناف وأي الرسول
فهاهما والاثنتان أخوة لأم ... أعطاها الله النبي الأمي
وسابع أمراته الحطب ... وهي كنية له أبو لهب
والثالث الزبير قل وللتسع ... مغيرة خذ لكلامي واستمع
فقسما ذاك هو العاشر ... فمؤمن منهم ومنهم كافر
فالمؤمنون خيار الناس ... فذاك حمزة مع العباس
والآخرون كلهم كفار ... وواحد فيه الخلاف صار
وأبو الرسول ظاهر الإسلام ... ما فيه من خلف ولا كلام
وقولهم بأنه قد أحيى ... فذاك قول ظاهر ومرضى
لكنه لم يحيى للإيمان ... قد مات مؤمناً على الأديان
إنما أحيى لأجل الصحبة ... أو أنه أحيى لعلو الرتبه
وما أتى الخلف به مروي ... أعني بذاك أبا علي
والمذهب المشهور في الأقوال ... بأنه مات على الضلال
أكبرهم الحارث قل يا ساهي ... أصغرهم أبو رسول الله
وبعضهم قال أبو علي ... أسلم عند الموت قل مروي

(فائدة) اعلم أنّ الأنبياء كلهم من نسل يعقوب إلاّ اثني عشر أولهم أبونا آدم عليه السلام، وشيث بن آدم وإدريس، ونوح، وهود، وصالح، وشعيب، ولوط، وإبراهيم، وإسحاق، وإسماعيل، ونبينا محمد ﷺ.

نحمدك أن دللت على وحدتك بساطع البرهان ونصلي ونسلّم على سيدنا محمد وآله وصحبه المخصوصين بيقين العرفان.

❀ ❀ ❀